التشريع العراقي وأثره في الواقع

الاقتصادى التنموى الراهن

Iraqi legislation and its impact in reality

The current developmental economist

أ.م.د. عمـــار فـــوزي المياحى

جامعة بغداد / كلية القانون

Amar Fawzy Al-Mayahi

University of Baghdad

Collage of Law

Ammar.fawzi@colaw.uobaghdad.edu.iq

المخلص

ان البحث يسلط الضوء علي المشاكل الاقتصادية المترتبة على الديون الخارجية وذلك من خلال بيان أثر تزايد الاقتراض الخارجي على تعثر جهود التنمية الاقتصادية ببيان أثر القروض الخارجية على الادخار المحلي، وعلى ميزان المدفوعات، وأثرها على التضخم، وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج، بفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني، والخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلي الناتج القومي، ودخول دول العجز المالي في حلقة مفرغة.

كما هو المعتاد في اقتصاديات الدول المختلفة توجد غالبا العديد من المعضلات التي تطرأ على الشعوب وتسبب لهم الفقر وضيق ذات اليد، وهنا تلجأ الدول للاقتراض من البنوك القومية وبيع السندات وأذون الخزانة وطلب التبرعات والمنح وغير ذلك من محاولات حل الأزمة، إلا أنها في النهاية إذا لم تجد بدًا من أن تلجأ للاقتراض من الخارج.

وتم التطرق من خلال البحث الماثل الي صندوق النقد الدولي والنظام اللائحي المعمول به ، كاحد المؤسسات الناتجة عن اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، ويرافقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقوته التصويتية ووزن الدول النامية في تلك القوى وانعكاس ذلك علي صنع القرار داخل الصندوق، ومستجدات الاقراض، وادواته وطابعها المتغير, واهتمام الصندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني ـ أي ميزان معاملاته مع دول العالم الخارجي.

وتاتي أهمية البحث من خلال الكشف عن ما وصل اليه الحال من تدني الاوضاع الاقتصادية بالعراق وتحديدا مع مطلع الالفية الجديدة وارتفاع الديون الي مستويات تكاد تكون خارج حدود السيطرة، واللجوء للمنظمات الدولية للخروج من تلك الازمة وما استلزمه ذلك من اتخاذ السياسات التشريعية اللازمة لتنفيذ التوصيات الائتمانية في هذا الملف تحديدا .

وقد اجرت جمهورية العراق العديد من الاتفاقات والتعاملات مع صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة الدولية الاولي في الاقراض الدولي لإصلاح الاختلالات المالية في الموازنات العامة للدول وتحديدا الاختلالات التى تصيب موازين المدفوعات، وكان من بين سابقة تلك التعاملات عام ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ واخرها اتفاق الاستعداد الائتماني العراقي عام ٢٠١٦، وما يتولد عنه من التزامات تشريعية ومالية واقتصادية علي عاتق الدول المدينة .

هذا وقد شرعت العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ في اتخاذ السياسات الاصلاحية علي المستوى التشريعي والتطبيقي، ويتناول بحثنا هذا الدور التشريعي العراقي في تنفيذ التوصيات الائتمانية لصندوق النقد االدولي .

الكلمات المفتاحية: التشريع العراقي، الواقع الاقتصادى التنموى الراهن

Abstract

The economic problems of external debt were illustrated by the impact of increased external borrowing on the faltering of economic development efforts by the impact of external loans on domestic savings, the balance of payments, their impact on inflation, the growing economic dependency abroad, the loss of national economic decision-making, The rise in the ratio of external debt to GDP, and fiscal deficits in a vicious cycle.

As we are found in the economies of the different states, there are mostly many problems that happen to peoples causing them to be poor and tied, that is when the states resort to borrowing from the national banks and selling the bonds and treasury bonds and claiming donations and gifts and other trials for solving the crisis, but finally if it finds no alternative but resorting to borrowing from outside.

The International Monetary Fund and its regulatory system, as one of the institutions resulting from the Bretton Woods Agreement in 1944, are accompanied by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), its voting power, the weight of developing countries in these forces, its reflection on decision-making within the IMF and the latest developments in lending, In its oversight of the economic policies of member countries, IMF's interest in total expenditure (and its core components such as consumer spending and business investment), output, employment and inflation, as well as the country's balance of payments - its balance of transactions with du For the outside world.

Key words: Iraqi legislation, the current economic developmental reality

المــقدمـــة

Introducation

اولاً : التعريف بالموضوع Introducing the Topic

ان العراق يعاني من مواطن ضعف هيكلية، حيث انه بحاجة الي اعادة بناء البنية التحتية، واعمار ما دمرته الحرب، وانعاش القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات) فضلا عن تقادم العديد من المشاريع الصناعية القائمة واحتياجاتها للتطوير والتحديث لمواكبة الركب التكنولوجي، ويأتي ذلك في اطار المعطيات والثروات التى تذخر بها دولة العراق، فهي دولة غنية بالنفط، ويبلغ احتياطات العراق المركز الثاني علي مستوى الدول العربية النفطية بعد السعودية ، وقد شغل العراق ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم قبل ان تتأثر تلك المرتبة التصديرية بالحروب التى مرت بها العراق للاعوام (١٩٨٠- ١٩٨٨، ١٩٩٠- ١٩٩١، ٢٠٠٣) ، ويعاني العراق كذلك من فجوة كبيرة بين الايرادات والنفقات، وعدم كفاية المدخرات المحلية لسد تلك الفجوة، فضلا عن احتياجات القطاع الاستثماري اللازمة لاعادة بناء البنية التحتية، وهو ما يدفع العراق للجوء الي الاستثمارات الاجنبية لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المطلوبة، وتزامن ذلك مع ضرورة توفر معطيات الاستقرار السياسي والامني لحلول تلك الاستثمارات الاجنبية بالبلاد، وهو ما قد لايتسنى تحقيقه وبمعدلات كافية في الوقت القريب العاجل، وبما تضطر معه الدول والنامية منها تحديدا الي اللجوء للقروض الخارجية من الدول والمؤسسات الخارجية، ويأتي صندوق النقد الدولي علي قمة تلك المؤسسات التى يتم اللجوء اليها دوليا [١].

ثانياً : اهمية البحث Research Importance

تعد المديونية من اكثر المجالات الاقتصادية التى اسهب الاقتصاديون في دراستها وتحديدا في اعقاب أزمة المديونية التى اجتاحت العديد من العالم وتحديدا الدول النامية ومنها أزمة المكسيك عام ١٩٨٢ وتبعها البرازيل، ,الارجنيتن، والاكوادور، ولم تتجنبها بلدان اخري الا من خلال برامج اعادة هيكلة مديونيتها كما في اوكرانيا وباكستان واورجواي، وفيما يتعلق بالعراق، فقد بدأت مشكلتها الحقيقية في اعقاب الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ والتى استنزفت كم هائل من الثروات التى تراكمت في عقد السبعينات من القرن الماضي بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ من سيطرة الشركات الاجنبية، وما رافقها من سياسات تنموية، لتبدا العراق مرحلة قاسية من الديون وتراكم الديون، ويتخلل تلك الفترة حرب الخليج عام ١٩٩١ ثم صدور قرار مجلس الامن رقم (٦٦١)

لسنة ١٩٩٠ بفرض عقوبات علي العراق من جراء غزوها لدولة الكويت، وتسبب هذا القرار في منع البلدان الاخري من إجراء اي تعاملات مالية مع العراق حتى ولو كانت لغرض خدمة الديون

وتاتي أهمية البحث من خلال الكشف عن ما وصل اليه الحال من تدني الاوضاع الاقتصادية بالعراق وتحديدا مع مطلع الالفية الجديدة وارتفاع الديون الي مستويات تكاد تكون خارج حدود السيطرة، واللجوء للمنظمات الدولية للخروج من تلك الازمة وما استلزمه ذلك من اتخاذ السياسات التشريعية اللازمة لتنفيذ التوصيات الائتمانية في هذا الملف تحديدا .

ثالثاً : اشكالية البحث The Problem of Research

تدور اشكالية البحث حول تقييم مدى جدوي الاجراءات التى اتخذتها السلطات العراقية وتحديدا التشريعية لتنفيذ التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي عقب موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠١٦ علي اتفاق الاستعداد الائتماني العراقي البالغ قيمته ٣,٨٣١ مليار وحدة سحب خاصة (حوال ٥,٣٤ مليار دولار امريكي في تاريخ الموافقة) [٢] ، وبمقتضي هذه الموافقة، يجوز للعراق صرف ٤٥٥ مليون وحدة حقوق خاصة (حوالي ٦١٧,٨ مليون دولار أمريكي) دفعة اولي .

رابعاً : منهجية البحث Research Methodology

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ركزنا في بحثنا هذا على: المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال المديونية الخارجية، والتعامل مع صندوق النقد الدولي في المجال الاقراضي والسياسات التعاونية، وواقع الاقتصاد العراقي وامكانياته وموارده الطبيعية وقدرته علي تحقيق التوازن الاقتصادي، و العمل علي تحقيق التوازن بين المصادر البحثية ذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاد، ثم دراسة قياسية لتبيان الأثر الفعلي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي، والدور التشريعي العراقي لتنفيذ الالتزامات والتوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي في هذا المجال .

المبحث التمهيدي

السياسات الإقراضية لصندوق النقد الدولي

IMF Lending Policies

مما لاشك فيه ان الأوضاع الإقتصادية العالمية ومنذ سابقة عهدها وخاصة بعد فترة الكساد الكبير فى امس الحاجة الى منظمات دولية اقتصادية متخصصة لتنظيم العلاقات الدولية وخاصة التجارية وخاصة فى ظل ما شهدته من تطورات هائلة واصبح العالم كله قرية واحدة بما يؤدى الى مزيداً من الازدهار وتحقيقاً لمزيد من معدلات النمو الا ان ذلك لم يمنع من حدوث الازمات الاقتصادية والتى قد تطيح بامال الشعوب وثمار التنمية مما استلزم الامر آفاق من التنظيم الدولى للمعاملات بين الدول وخاصة التجارية .

وبناءا علي ذلك تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق علي قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك علي التنمية الاقتصادية طويلة الاجل والحد من الفقر [٣]

ويهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع دول العالم الخارجي [٤].

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الإقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات

ونتناول هذا المبحث من خلال مطلبين رئيسيين :

المطلب الاول : النظام اللائحي لصندوق النقد الدولى ومجال اختصاصه

المطلب الثاني : علاقة التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولى بقضية دعم الطاقة

المطلب الأول

النظام اللائحي لصندوق النقد الدولى ومجال اختصاصه

The regulations of the International Monetary Fund and its field of competence

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لإختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان[٥]

الفرع الاول

لمحة عن نشأة صندوق النقد الدولي واهدافه

An overview of the origins and goals of the International Monetary Fund

اولا : نشأة صندوق النقد الدولي

The emergence of the International Monetary Fund

كانت نشأة صندوق النقد الدولى باعتباره منظمة دولية – بمثابة الإطار التنظيمى للتجارة الدولية والمساعدات المالية والفنية ومحاولة منع الأزمات الاقتصادية ومساعدة الدول المتعثرة[٦].

ولقد اضطلع الصندوق بالعديد من المهام منذ نشأته عام ١٩٤٥ ولاكثر من ٧٠ عاما وحتى وقتنا الراهن تجاه الدول الاعضان البالغ عددهم ١٨٩ وفق تقديرات ٢٠١٦، وقام بتطوير ادوات الاقراض وسياسات التعامل مع الدول النامية على وجه التحديد وسنلقى الضوء فى المؤلف الماثل على التطورات التى لحقت بالنظام اللائحى للصندوق.[٧]

ثانيا : أهداف الصندوق Fund goals

يهدف الصندوق علي تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدى علي مستوى العالم ـ أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينهما، كما يسعي لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر، والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق علي مر الوقت هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام ١٩٤٤ _ومنذ ذلك الحين، شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لبعض البلدان. ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة – سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم – فإن معظم البلدان شهد تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صارخاً مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص. ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسات التي استحثت نمو التجارة الدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد. وإنه من بين مساهمات صندوق النقد الدولي أنه أسهم في إحداث هذه التطورات(٨).

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته. ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التي شاركت في إنشائه، وعددها ٤٥ بلداً، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفييتية مؤخراً(9).

وفي عالم اليوم الذي يحتاج تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم، يعتمد تحسن الأحوال في أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الاقتصادي في البلدان الأخرى ووجود بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثل فإن السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها فرادى البلدان تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين.ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون، بما فيها صندوق النقد الدولي (١٠)

١. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
٢. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

- **المساعدة الفنية Technical Assistance**

تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، وذلك لدعم قدرتها علي رسم وتنفيذ السياسات الفعالة في عدة مجالات منها، سياسة الضرائب والادارة الضريبية، وادارة الانفاق، والسياسات النقدية وسياسة سعر الصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات(١١).

ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، تدخل الصندوق لمساعدة دول البلطيق، وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق في إنشاء نظم خزانة لبنوكها المركزية كجزء من عملية التحول من نظم التخطيط المركزي إلى نظم الاقتصاد القائم على السوق.

ولما كان صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريباً، فإنه يعد المحفل الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وإنما أيضاً لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي. وتضم هذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة بالاستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات (١٢) .

الفرع الثاني

الموارد المالية للصندوق وصنع القرار

Fund resources and decision-making

أولا : الموارد المالية finance resource

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان ٢٥٪ من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة(الذهب الورقي) و ٧٥٪ بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

ومع بدء نفاذ المراجعة العامة الرابعة للحصص عام ٢٠١٦، فإن موارد الصندوق الكلية المستمدة من الحصص حوالي ٤٦٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٠ مليار دولار) في الوقت الراهن، وبالاضافة الي ذلك يستطيع الصندوق الاقتراض بصفة مؤقتة لتكميل موارده المستمدة من الحصص، وأهم مصدر تمويلي مساند لحصص العضوية هو " الاتفاقات الجديدة للإقتراض " (New Arrangements to Borrow - NAB) التى يمكن ان تتيح موارده مكملة تصل الي ١٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٥٣ مليار دولار) وفي منتصف

٢٠١٢، تعهدت البلدان الاعضاء ايضا بزيادة موارد الصندوق عن طريق الإتفاقات الثنائية للإقتراض، وبذلك هناك موارد قدرها ٢٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٨٧ مليار دولار) عن عام ٢٠١٦ [١٣].

١- **تحديد حصة العضوية** Determine the membership share

تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسياً من موارد الصندوق المالية، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق, وعند انضمام أحد البلدان الي الصندوق، تخصص له حصة مبدئية في حدود حصص الاعضاء القائمين ذوي الحجم الاقتصادى والخصائص الاقتصادية المشابهة، وصيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن ٥٠٪) ودرجة الإنفتاح (٣٠٪)، ومدى التغير الاقتصادي (١٥٪)، وحجم الإحتياطيات الدولية (٥٪)، ولهذا الغرض، يقاس إجمالي .

والعملة التى تحرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة التى يستخدمها الصندوق كوحدة حساب، واكبر البلدان الاعضاء في الصندوق هي الولايات المتحدة الامريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (اعتبارا من ٢٥ يناير ٢٠١٦) ٤٢,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٨ مليار دولار) لذلك فهي تتمتع ب ١٦,٧٥ % من مجمل قوة التصويت، في مقابل ١٠,٧٣٨ مليارات من حقوق السحب الخاصة لدولة بريطانيا، ما يعطيها ٤,٢٩٪ من قوة التصويت، والصين ٩,٥٢٥ مليارات من حقوق السحب الخاصة و ٣,٨١ % من قوة التصويت، و٥,٨٢١ مليار من حقوق السحب الخاصة للهند، و ٢,٣٤ % من قوة التصويت، وتحوز السعودية صاحبة أكبر اقتصاد عربي علي ٦,٩٨٥ مليارات من حقوق السحب الخاصة و ٢,٨٠ % من قوة التصويت وتحتل بذلك المركز الثامن، وأصغر الحصص توفالو التى تبلغ حصتها الحالية ١,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٥ مليون دولار) [١٤].

٢- **ادوار الحصص في صندوق النقد The roles of stakes in the cash box**

تحدد حصة البلد العضو عددا من الجوانب الاساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع الصندوق ومنها :

- **الاشتراكات** : يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الاقصي لحجم الموارد المالية التى يلتزم بتقديمها للصندوق، ويجب ان يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام

الي الصندوق، مع سداد مبلغ يصل الي ٢٥٪ من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة علي نطاق واسع (مثل الدولار الامريكي أو الين الياباني أو الجنيه الاسترليني) وبقية المبلغ بعملته الوطنية .

- **القوة التصويتية :** تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسياً في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق، وتتكون الاصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات اساسية وصوت اضافي لكل جزء من الحصص يعادل ١٠٠ الف وحدة سحب خاصة، وبمقتضي إصلاحات ٢٠٠٨، تم تثبيت عدد الاصوات الاساسية عن ٥,٥٠٢٪ من مجموع الاصوات، ويمثل عدد الاصوات الاساسية عام ٢٠١٦ نحو ثلاثة اضعاف العدد السابق علي تطبيق اصلاحات ٢٠٠٨
- **التمويل المتاح :** تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق، وعلي سبيل المثال، تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممدة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصي ١٤٥٪ من قيمة حصته علي أساس سنوى و ٤٣٥٪ علي أساس تراكمي [١٥]

٣- كيفية حصول الصندوق على امواله How the fund got its money

يجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه . ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٢ ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية)
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام ١٩٩٧ ويشارك فيها 25 بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٦ بليون دولار أمريكي) ، والشكل التالي يوضح القوة التصويتية بالصندوق لبعض البلدان عام ٢٠١٥

المطلب الثاني

علاقة التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولى بقضية دعم الطاقة

The relationship of the International Monetary Fund's credit recommendations to the issue of energy subsidies

يتناول هذا الفرع المنظمات الدولية فى علاقتها بالطاقة وتحديدا علاقتها بقضية دعم الطاقة, وهو مايدعو الى قصر الدراسة على المنظمات الدولية المعنية بالسياسات الدولية والمحلية لتلك القضية كصندوق النقد الدولى, والمنظمات المعنية بالتجارة الدولية كمنظمة التجارة الدولية, وباعتبار ان النفط يعد اكثر السلع رواجا وانتشارا على ساحة التجارة الدولية ويتم إستغلال الموارد الاقتصادية التعدينية فى الصناعة والتجارة كسلع تباع وتشترى فى بورصات السلع فى جميع انحاء العالم, وذلك باعتبارها سلع نقدية [١٦], يمكن إنفاقها فى الاستهلاك (خاصة مع ازدياد أهمية تلك الموارد فى الأونة الأخيرة نتيجة التطورات الصناعية الحديثة، وتعدد الحاجات الانسانية وتطورها) أو استثمارها فى بناء القواعد الانتاجية طويلة الاجل, او ادخارها لمواجهة المستقبل وما قد يحدث من تقلبات حادة فى السياسات الاقتصادية الدولية [١٧] .

وترجع العلاقة المباشرة بين الدعم المقدم الى القطاع الصناعي وبين توصيات صندوق النقد الدولي الى ماورد بتلك التوصيات من ضرورات إفساح المجال الى القطاع الخاص فى قيادة الاصلاح الاقتصادى ومايستدعيه ذلك من ضرورة تقديم العديد من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص فى القيام بذلك الدور, وتنوعت تلك الحوافز ما بين تشريعية وضريبية, فضلاً عن رخص وانخفاض تكلفة المقومات الاساسية لعوامل الانتاج من أرض وعمالة رخيصة ومواد خام منخفضة التكلفة، وهذه العوامل مجتمعة أقدمت عليها مصر ومما شكل مناخ استثمارى قوى, وشجع العديد من المستثمرين الى الدخول كمنافس فى الاستفادة من تلك المزايا الاستثمارية، وتأتى خامات الطاقة والثروة المعدنية على قمة عوامل الانتاج تشجيعا للاستثمار وهو ما سيكون بيانه فى الفرع الاول بالتعرف على تداعيات سياسة دعم الطاقة الموجه الى القطاع الصناعي على النمو الاقتصادى.

الفرع الاول

التداعيات الاقتصادية لقضية دعم الطاقة علي مؤشرات الاقتصاد العام

Economic implications of the issue of energy subsidies on indicators of the general economy

تنشأ عن دعم الطاقة تداعيات اقتصادية عديدة وأهمها التكلفة الباهظة علي المالية العامة[١٨], فالبرغم أن الدعم يهدف إلي حماية المستهلكين، فإنه يؤدى الي تفاقم اختلالات في نطاق المالية العامة وانعكاس ذلك علي المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدى الي مزاحمة مجالات الإنفاق العام ذات الاولوية، وتراجع الاستثمار الخاص، بما في ذلك قطاع الطاقة، كما يؤدى ذلك الي تشويه توزيع الموارد لانه يشجع علي الافراط في الاستهلاك الطاقوي، ويعطى دفعة مصطنعة وعلي غير الحقيقة للصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال [١٩], ويضعف الحافز علي الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة [٢٠] ويعجل بنضوب الموارد الطبيعية، فضلاً عن ذلك، تعود أغلب منافع الدعم علي الأسر الأعلي دخلاً مما يزيد من عدم المساواة، كما تتأثر أيضا الأجيال المستقبلية من خلال الآثار الضارة لزيادة استهلاك الطاقة علي الاحترار العالمي .

اولا: الإقتصاد النامى ودعم الطاقة Developing economy and energy support

انطلاقاً من التعريف بدعم الطاقة بأنه الدعم الموجه الى المشتقات البترولية وذلك اما للاستهلاك المباشر للمستهلكين, او للمنتجين فيما تستمده الصناعة من طاقة يتم استخدامها وقوداً للمصانع او مادة أولية تدخل فى العملية الانتاجية الصناعية او لانتاج الطاقة الكهربائية ، فإن دعم الطاقة بالقطاع الصناعي يهدف فى الأساس بالدول النامية الى تعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادى وتوفير فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات السلعية، باعتباره أداة من ادوات جذب الاستثمار وادارة الاقتصاد الكلي والسيطرة على معدلات التضخم[٢١], وسيتبين من خلال هذه الدراسة البحثية مدى تحقق الاغراض المنوط بها من وراء اتباع سياسة دعم الطاقة كجزء من السياسة الاقتصادية العامة .

ثانيا : تمويل دعم الطاقة فى النظم الاقتصادية المتباينة تمويل دعم الطاقة فى النظم الاقتصادية المتباينة

يأخذ تمويل دعم الطاقة أشكالا مختلفة يتوقف على مجموعة واسعة من العوامل مثل ماإذا كان البلد مصدرا صافيا للمنتجات البترولية أو مستورداً لها، وتنظيم قطاع الطاقة، وهيكلة ملكية اصول الطاقة، وشبكة توزيع الغاز والمنتجات البترولية، وصحة الموارد المالية الحكومية ، وفى

هذا الاطار يتم التمييز بين البلدان المستوردة الصافية للطاقة من جهة والبلدان المصدرة الصافية للطاقة من جهة اخرى.

١ـ البلدان المستوردة Importing countries

يواجه مستوردو الطاقة علي مستوى الاقتصاديات النامية والمتقدمة عدة إختيارات ؛ حيث يمكن ان يمول دعم الطاقة في الاقتصاديات النامية من الميزانية مثل خفض الانفاق الحكومى فى مجالات اخرى (الصحة والتعليم) وزيادة الضرائب المباشرة, أو قد يتم تمويل الدعم من انشطة خارج الميزانية مثل الاقتراض فى السوق المحلى او الدولى, ويشكل دعم الطاقة الممول من الميزانية تحويلات نقدية قدمتها الحكومة للقطاعات الاقتصادية المتنوعة, ويسجل ذلك كدعم صريح بالموازنة [٢٢]. في حين انه قد يمثل تمويل دعم الطاقة في الاقتصاديات المتقدمة من جانب العائدات المرتفعة لضريبة الكربون والتى تفرض علي الاستهلاك النفطى علي نحو ما سيتم ايضاحه لاحقاً.

٢ـ الدول المصدرة للنفط Oil exporting countries

تواجه حكومة الدولة المصدرة للطاقة اختيارات مختلفة؛ حيث ان توفرموارد الطاقة وانخفاض تكلفة الانتاج المحلى يبرر انخفاض اسعار الطاقة المحلية, وبالتالى قد يُنظر إلي التكلفة المنخفضة للطاقة التى يتمتع بها المستهلكون والقطاع الصناعي فى البلدان المنتجة للنفط فى العالم العربي فى كثير من الاحيان من جانب هذه البلدان علي انها ليست طاقة مدعومة, لعدم إجراء تحويلات نقدية واضحة من جانب الحكومة، ورغم انها في حقيقة الامر دعم ضمنى, وأدت الى اختلالات اقتصادية استلزمت بدء مراحل الاصلاح السعري للمشتقات النفطية وخاصة في المجال الصناعي.

الفرع الثاني

تقديرات صندوق النقد الدولى لدعم الطاقة

Oil exporting countries

تشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى ان دعم الطاقة قبل الضريبة – اي الدعم المعيشي بإعتباره الفرق بين قيمة الاستهلاك بالسعر العالمى وقيمته بالسعر المحلى – فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تكلف حوالى ٢٣٧ مليار دولار عام ٢٠١١، وتعادل هذه القيمة ٨,٦٪ من اجمالى الناتج المحلى للمنطقة، ٢٢٪ من الايراد الحكومى، كما تمثل ٤٨٪ من دعم الطاقة العالمى، ولقد بلغ دعم الطاقة فى الاقتصاديات المتقدمة نسبة ٠,١ % من اجمالى الناتج المحلى، واوروبا الوسطى والشرقية ١,٧٪، واسيا الصاعدة والنامية ٠,٩٪ وامريكا اللاتينية ٠,٦٪, وافريقيا جنوب

الصحراء ١,٦٥، ويتجاوز دعم الطاقة بكثير فى قيمته انواعا اخرى من الدعم يجرى تقديمها فى عدد من بلدان تلك المنطقة، فقد بلغ دعم الغذاء ٠,٧٪ من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١١ [٢٣]

اولا : معدلات دعم الطاقة عربياً المقارنة بمعدلات الدعم العالمى

Energy subsidy rates in the Arab world compared to the global support rates

سبق الاشارة الى ان تشكيل منظمة أوابك يضم غالبية الدول العربية النفطية وغير النفطية وتمثل الاحصائيات الناجمة عن المنظمة الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية المتبعة علي مستوى تلك الدول، وتحديدا فيما يتعلق بقضـــية دعم الطاقة، ويبين شـــكل رقم (٢) مقارنة حجم دعم الطاقة بالدول الاعضاء فى منظمة اوابك [٢٤] بحجم دعم الطاقة ببقية دول العالم[٢٥] .

يذكر ان دعم المنتجات النفطية قد استحوذعلي النصيب الأكبر من اجمالى دعم الطاقة في الدول الاعضـــاء ,حيث بلغت حصـــته حوالى ٤٧٪ من اجمالى دعم الطاقة عام ٢٠١١، في حين بلغت حصـة اجمالى دعم الكهرباء حوالى ٤٦,٦ مليار دولار، اي مانسبته ١٧٪ من اجمالى دعم الطاقة، وبلغت حصـــة اجمالى دعم الغاز الطبيعي ٤٥,١ مليار دولار اي مانســـبته ١٦٪ من اجمالى دعم الطاقة خلال عام ٢٠١١ ولم يتجاوز حصـــة اجمالى دعم الفحم ٢٦٠ مليون دولار وقد بلغت نسبة اجمالى دعم الطاقة في الدول الاعضاء حوالى ١٤,٧٪ من اجمالى دعم الدعم العالمي للطاقة عام ٢٠١١ ؛ حيث بلغت نســبة اجمالى دعم المنتجات النفطية ٢١,٣٪، والكهرباء حوالى ٢٦٪, والغاز الطبيعي ١٥,١ % من اجمالى الدعم العالمى لهذه المصـــادر، وهى معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات الدولية .

ويشير هيكل دعم الطاقة فى الدول الاعضـاء فى منظمة أوابك, الى أن الجزء الاكبر من الدعم يأتى من الدعم قبل الضـــرائب، والذى ســـاهم بنســـبة ٦٤٪ من اجمالى حجم دعم الطاقة خلال عام ٢٠١١ ,وذلك على خلاف هيكل دعم الطاقة العالمى الذى يأتى ثلاثة ارباع حجمه من الدعم الضريبي [٢٦].

ثانيا : تكلفة دعم الطاقة في الموازنة العامة

The cost of energy subsidies in the general budget

ان العواقب الوخيمة لدعم الطاقة تؤثرعلي كثير من البلدان المنفردة، وكذلك الاقتصـــاد العالمى، ويتوقف تســجيل الدعم في الموازنة من عدمه وكيفية التســجيل علي الجهة التى تتحمل قيمة الدعم وعلي كيفية تمويله، فعلي سبيل المثال، قد تتحمل تكلفة الدعم قبل الضرائب الشركات المملوكة للدولة التى تبيع منتجات الكهرباء أو النفط بســـعر أقل من تكلفة الإمداد [٢٧]، واذا قامت

الحكومة بتمويل كافة الخسائر بتحويلات، يظهر دعم الاستهلاك في الموازنة كمصروفات ويمول من خلال زيادة الضـرائب، او زيادة الدين أو زيادة التضـخم في حالة تمويل الدين بزيادة عرض النقود، غير انه في حالات كثيرة قد تقوم الشـركات المملوكة للدولة بتمويل الدعم، وهو ما يظهر في صـورة خسـائر تشـغيل أو إنخفاض في الارباح أو خفض الضـرائب المدفوعة للحكومة، أو تراكم متأخرات مستحقة للموردين، أو مزيج من الامور الثالثة، وبدلا من ذلك و يمكن موازنة أثر تكلفة دعم الاسـتهلاك من خلال دعم مدخلات الطاقة والذى تقع تكلفته علي الحكومة أيضـاً، وفي الواقع العملي، تتباين طرق تمويل الدعم وتسـجيله في الموازنة العامة بين البلدان، فعلي سـبيل المثال، يسجل دعم الوقود كليا في الموازنة في إندونسيا والأردن وماليزيا وحاليا مصر، في حين يسجل جزء منه فقط في السودان واليمن، ولايسجل في الموازنة العامة علي الاطلاق في أنغولا، وفي الهند، اختلف حجم الدعم علي الوقود المسجل في الموازنة [٢٨]

ولقد اشتملت سياسات الصندوق في تحرير اسعار الوقود في أوائل تسعينات القرن الماضي بتحرير أسعار المنتجات البترولية التى تستخدمها الشركات بصفة رئيسية مثل الاسفلت ومواد التشحيم، وأعقب ذلك تحرير أوسع نطاقاً شمل أسعار البنزين للمستهلكين النهائيين، وعلي ان يتم في مرحلة لاحقة إلغاء الدعم الاكثر صعوبة سياسياً وهو منتجات الوقود السائل المستخدم في النقل والصناعة [٢٩] .

ويستدعي موضوع دعم الطاقة النظر إلى البلدان المنتجة للنفط التى تتيح لمواطنيها البنزين والوقود بأسـعار زهيدة، وهو ماأدى الي عدم تحمل بعض البلدان هذا العبء الذي يفرضـه دعم الطاقة علي ماليتها المتعاقبة، وفي بعض البلدان بدأ عجز الموازنة (وتحديدا من يزيد دعم الطاقة عنها عن ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي مثل مصـر وباكسـتان) بسـبب دعم الطاقة يخرج عن السيطرة وحدوث نوعاً من الشـلل المالي يهدد اسـتقرارها الاقتصـادى بما يمثله من حجرة عثرة امام ارتفاع النمو من خلال الضـغط الذي يسـببه علي الانفاق الضـروري علي الصـحة والتعليم والبنية التحتية، وكذلك انعكاس ذلك علي الحصيلة الضريبية المتحققة في تلك البلدان [٣٠] .

المبحث الاول

تعاملات العراق مع الصندوق في ضوء تدني الاوضاع الاقتصادية

Iraq's dealings with the fund in light of the deteriorating economic conditions

بسبب من الظروف الإقتصادية الصعبة التى مر بها العراق بفعل إنخفاض أسعار النفط أواخر عام ٢٠١٤، وتصاعد مستوى الإنفاق العسكري بعد سيطرة تنظيم ما يعرف بالدولةالإسلامية الإرهابي علي ما يقرب من ثلث مساحة الدولة العراقية منذ حزيران عن ذات العام، الأمر الذي تسبب في حدوث صدمة لإيرادات الموازنة العامة للدولة، ومما قاد إلي تعزيز العجز في الموازنة .ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الاتية

المطلب الاول : مراحل تعامل العراق مع الصندوق وفق آليات التعامل مع المديونية الدولية
المطلب الثاني : الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الإصلاح في ضوء موارده النفطية وغير النفطية

المطلب الاول

مراحل تعامل العراق مع الصندوق وفق آليات التعامل مع المديونية الدولية

Stages of Iraq's dealing with the fund according to the mechanisms of dealing with international debt

انضمت جمهورية العراق إلي صندوق النقد الدولي عام ، ١٩٤٥، وقد سبق لجمهورية العراق عام ٢٠٠٥ بالتعامل مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمديونية، الاول بتسوية التزامات مع الدائنين في اطار نادي باريس، والاخر عام ٢٠٠٨ لمعالجة تداعيات الانخفاض الكبير في اسعار النفط انذاك [٣١]

الفرع الاول

العراق ونادي باريس

Iraq and the Paris Club

اولاً : نادى باريس وصلاحياته في التعامل مع قضية المديونية الدولية

Paris called for its powers to deal with the issue of international debt

هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين مما يقرب من عشرين دولة تعد اكبر الاقتصادات في العالم ,حيث تشمل البنوك الخاصة التى تعاملت مع البلدان النامية في تمويل القروض، وتضررت تلك البنوك من ازمة المديونية التى ادت الى توقف او تعليق بعضا من هذه الدول لسداد مديونيتها طبقا للاقساط و الشروط المتفق عليها [٣٢]، وقد حاولت تلك الدول الدائنة تقديم خدمات مالية وإيجاد مخرج للبلدان المقترضة من ازمة المديونية سواء كان ذلك بتقديم مساعدات نقدية مباشرة أو إعادة جدولة المديونية، بدلا من إعلان إفلاسها ,او تخفيض عبئ الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها، والدول المديونة غاليا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادى عن طريق صندوق النقد الدولي بعد ان تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد باءت بالفشل [٣٣] .

ان التنازلات التى تقدمها بلدان نادى باريس لايمكن ان تقدم دون توفر عدد من المعايير والقواعد التى يجب ان تعتمدها البلدان التى تعاني من حالة عجز شديد في ميزان مدفوعاتها او متاخرات ديونها، ومن ابرز تلك القواعد هو اعتماد البلد المدين علي شروط صندوق النقد الدولي واعتماد برامج الاصلاح الاقتصادي .

وفيما يتعلق بالدول النفطية فقد أدت صدمة النفط الاولي عام ١٩٧٣ وارتفاع اسعار النفط وتحديدا لبلدان اوبك الي توفر فائض نقدى يمكن تداوله في المصارف الخاصة بحثا عن الاستثمارات ليتم تداولها لإقراض بلدان نامية اخري غير مصدرة للنفط وهو ما عرف فيما بعد ب " إعادة تدوير الدولار النفطي " [٣٤]، إلا ان انهيار اسعار النفط عام ١٩٨٦ مثل ضربة قوية المساعي وترتب عليه دخول دول اخري في دائرة المديونية الثقيلة وتعليق مدفوعتها الخارجية مثل البرازيل ١٩٨٧ [٣٥] .

الا انه وبعد ذلك التاريخ فقد شهد الاقتصاد العالمي توجه كبير لاعتماد سياسات الاصلاح الهيكلي التى يوصي بها صندوق النقد الدولي لغرض التوافق مع التزامات البلدان المدينة مع نادى باريس ووفقا لشروطه، واستمرت معاناة البلدان المدينة التى اعتمدت برامج صندوق النقد والبنك الدوليين – للاصلاح الهيكلي الموصي به، والتى ارجعها البعض الي ان البرامج ذاتها لم تكن

مصممة بشكل مناسب يتلائم مع متطلبات تلك الدول ومعطياتها الانتاجية، حيث نجد انه في اغلب الاحيان فان تلك البرامج تحدد نسبة الانفاق الحكومى في البلدان التى تعاني من مديونية ب (٣٠٪) من الناتج المحلي وتحتوي تلك النسبة علي ما بين (٥-١٠٪) لخدمة الدين (اقساط وفوائد) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة من الانفاق الحكومي تكفي بالكاد للمحافظة علي مستوى نمو اقتصادى بطئ [٣٦].

ثانيا : أليات نادي باريس للتعامل مع المديونية الدولية Paris Club mechanisms to deal with international debt

هناك العديد من السبل للتعامل مع المديونية وتنظيمها بغية التخفيف من اعبائها وتسمي بإعادة تنظيم المديونية، والتى من ابرز سياساتها [٣٧]):

- **إعادة الجدولة** : والتى تعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين لآجال جديدة ميسرة للمبلغ المؤجل، ويتم ذلك عبر استبدال اداة مديونية باخري كما في حالة اعادة التحويل ومبادلة الديون او تغير حدود وشروط العقود القائمة ما بين الدائن والمدين
- **اعادة التمويل** : تشمل استبدال اداة دين قائمة، بما في ذلك المتأخرات، بأداة او ادوات اخري مثل تحويل مجموعة من ديون التصدير الي دين واحد، وقد تشمل استبدال اداة دين باخري، مثل السندات
- **الإلغاء للديون** : الالغاء الطوعي لجزء من الديون او كلها ضمن اطار ترتيبات ما بين الدائن والمدين، فإذا ما اجري تنظيم للديون بتغيير سعر الفائدة المتعاقد عليها مثل تخفيض الفوائد لكن مع بقاء الاقساط ، فان هذا يعد اعادة جدولة
- **تحويل الدين** : والتى تتمثل باستبدال الدين بدين آخر، او باداة مالية محددة، وتضم هذه الوسيلة تغيير الدين بالعملة الاجنبية الي التزامات مالية محددة بالعملة المحلية وبسعر خصم، وبذلك يعد الدين مسددا وتتحول الذمم المالية الي شكل اخر [٣٨].

الفرع الثاني

حجم المديونية العراقية

The size of the Iraqi debt

يوجد تباين كبير في تقديرات التزامات العراق الخارجية وذلك نتيجة للاختلاف في احتساب الديون العراقية للبلدان المختلفة وكيفية حساب الفوائد المتراكمة علي العراق او اختلاف اقيام تلك الفوائد مع اختلاف البلدان المقرضة له[٣٩]، وفيما اذا كان ينبغي حساب تلك الفوائد اصلا او الغرامات التاخيرية في ضوء قرار ات مجلس الامن التى حرمت اي تعاملات مالية مع العراق [٤٠].

اولا : تقدير ديون العراق Iraq debt assessment

تشير تقديرات مجموعة نادى لندن التنسيقية " ان حجم الديون الخارجية للعراق تبلغ ١٣١,٨ مليار دولار وتصنفها الي ٣٨,٩ مليار دولار ديون نادى باريس، و٦٧,٤ مليار لبلدان خارج نادى باريس، و٢٥ مليار دولار للمؤسسات الخاصة، ٠,٥ مليار دولار متعددة الاطراف[٤١].

وقدرت دراسة اخري [٤٢] حجم الالتزامات الخارجية للعراق ب ٣٨٣ مليار دولار منها ١٢٧ مليار دولار من القروض والفوائد المتراكمة عليها و(٥٧) مليار دولار من المدفوعات المستحقة علي عقود التوريدات، و(١٩٩) مليار دولار من تعويضات الحرب المستحقة بشكل خاص للكويت وايران .

ولعل اكثر التقديرات التى اصبحت قبولا بشكل رسمي، هى تلك التقديرات التى يعتمدها نادى باريس علي موقعه الرسمي، والتى تشير الي ان ديون نادى باريس يبلغ (٣٧,١٥) مليار دولار، وديون ثنائية خارج نادى باريس (٦٧,٤) مليار، والديون التجارية تبلغ (٢٠) مليار دولار، وديون متعددة الاطراف والمنظمات الدولية بقيمة ٠,٥ مليار دولار وذلك تقديرات عام ٢٠٠٨ [٤٣].

١- نسبة المديونية الي الناتج المحلي الاجمالي (Debt – to- GDP Ratio)

نستخلص هذه النسبة من قسمة حجم المديونية الخارجية علي الناتج المحلي الاجمالي للبلد، وهو ما يظهر لنا العبء الحالي للمديونية علي الاقتصاد، وبالتالي مقدار الناتج الوطني المطلوب انتاجه لتسديد المديونية، في الحالة العراقية نجد ان بداية اتجاه هذا المقياس الي التراجع يعود لعامي ١٩٨٢- ١٩٨٣، حيث ازدادت هذه النسبة باستمرار من ٤,٦ % عام ١٩٨٠ الي ١٤٣٪ عام ١٩٨٨ لتصل الي مستويات قياسية عام ١٩٩١ بنسبة ٧٩١٪ مع فرض الحصار الاقتصادى علي العراق ليتوقف تصديره من النفط الخام والذي يشكل الاساس للناتج الاجمالي

المحلي للبلد، ومن ثم الي نسبة ٢٥٧,٧٨ % عام ٢٠٠٦ بناتج محلي اجمالي يقدر ب ٤٨,٥١ مليار دولار وحجم مديونية خارجية تبلغ ١٢٥,٥ مليار دولار[٤٤], وهو ما يتبين معه نمو المديونية بمعدلات اسرع بكثير من النمو الاقتصادي [٤٥], والذي يعود في غالبه لارتفاع اسعار النفط عالميا [٤٦]

٢- نسبة المديونية الي الصادرات (Debt –to- Export Ratio)

تظهر لنا هذه النسبة مدى قرب البلد المدين من الافلاس لكون قيمة الصادرات تعكس قدرة البلد علي توفير العملات الاجنبية لخدمة ديونه، ويعتبر البنك الدولي البلد الذي يتجاوز حجم مديونيته الي الصادرات نسبة ٢٠٠٪ في حالة حرجة، وتظهر بيانات العراق ان هذه النسبة تزايدت بشكل ملحوظ خلال العقود الثالث الماضية حيث ازدادت من ٩,٤ % عام ١٩٨٠ الي ١٠٧٧ % عام ١٩٨٦ كنتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية لتتراجع ٥٨٢٪ عام ١٩٨٩ قبل ان تقفز من جديد الي ارقام خيالية لتصل الي ٨٤١٪ عام ١٩٩١ نتيجة لقرارات مجلس الامن بحصر الصادرات النفطية في حدود معينة ولتبلغ في عام ٢٠٠٦ نسبة ٤٥٢ % [٤٧].

ثانيا : إعادة جدولة والغاء ديون العراق بنادى باريس

Rescheduling and canceling Iraq debts at the Paris Club

يُذكر ان العراق قد استدان من دول عديدة داخل الدول اعضاء نادى باريس وخارجها (بلغاريا ١,٧٥ مليار، رومانيا ١,٧ مليار دولار), لتزويده بالاسلحة وسلع اخري خلال الحرب العراقية الايرانية في الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩٠، لكن العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة علي بغداد بعد حرب الخليج الاولي حالت دون سداد الدين الذي تراكم خلال سنوات الحرب بين العراق وايران .

في اطار الجولات العديدة بين حكومة العراق ومسئولي نادى باريس، فقد توصلت الامباحثات عام ٢٠٠٤ الي إلغاء ٨٠٪ من ديون العراق لدى الدول نادى باريس، وان ذلك ادي الي تخفيض قيمة الديون الي ٧,٨ مليار ولار بدلاً من ٣٩,٩ مليار دولار وذلك من خلال ثلاث مراحل، المرحلة الاولي ٣٠٪ عام ٢٠٠٤، والثانية ٣٠ % عام ٢٠٠٥، والثالثة ٢٠٪ المتبقية عام ٢٠٠٨ .

هذا وقد الغت فرنسا ٤,٨ مليار يورو من الديون العراقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ في اطار نادى باريس، وتقد ر هذه الديون الملغاة ٨٠٪ من الديون المستحقة لدولة فرنسا من العراق، مما وضع فرنسا في مقدمة البلدان الغربية فيما يخص الغاء الدين العراقي، ومازال التعاون مستمرا في اطار منح القروض الجديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية بالعراق، فقد منحت فرنسا

عام ٢٠١٧ قرض لميزانية الحكومة العراقية بقيمة ٤٣٠ مليون يورو (بلغت المبادلات الاقتصادية الفرنسية مع العراق تراجعاً وتأثرت القيمة الأسمية للواردات النفطية بفعل انهيار أسعار النفط الخام وبلغت قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا والعراق ٤٧٦ مليون يورو في عام ٢٠١٦ مقابل ١,٢٦ مليار يورو في عام ٢٠١٥، إذ سجلت إنخفاضاً بمعدل ٦١٪ خلال عام واحد [٤٨].

المطلب الثاني

الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الإصلاح في ضوء موارده النفطية وغير النفطية

The Iraqi economic reality and the imperatives of reform in the light of its oil and non-oil resources

يعتبر الاقتصاد العراقي من البلدان النفطية التى يُشكل القطاع النفطي الحصة النسبية الكبري من ومن الموازنة العامة العراقية، ومن اجمالي ناتجه المحلي ككل، والمنهج المتبع في، والمنهج المتبع في إدارة الاقتصاد الوطني نتج عنه إختلالات في الهيكل الانتاجي للاقتصاد، ودرجة عالية من الاعتماد علي الخارج، ومشكلة المديونية الخارجية من جهة، ومن جهة اخري الخضوع التام لإكبر عملية إغراق للسوق المحلية، وإنعدام الرقابة والسيطرة علي دخول الموارد المستوردة، وغموض أساليب تصدير النفط العراقي الذى يُشكل (٩٨٪) من إجمالي الصادرات الاقتصادية العينية الهامة .

الفرع الاول

لمحة عامة عن الاقتصاد العراقي

An overview of the Iraqi economy

تعطي المؤشرات الاقتصادية بالعراق انعكاساً لإنخفاض قدرة الحكومة العراقية علي تمويل مختلف الانشطة التى تتطلب عملية تمويلها مبالغ ليست بالقليلة الا وهي الانشطة الاستثمارية، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والامنى، فإن المبالغ التى صرفت علي هذه الجوانب كانت غالباُ ما تتكرر بسبب العمليات الارهابية التى تحدث بالقرب او ضمن المباني الحكومية وفي معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية داخل المدن اضافة الي الاماكن ذات التجمعات السكانية، بشكل عام فان الاقتصاد العراقي لم يكن مستقرا منذ عام ١٩٨٠ ومرورا بمحاولات التعافي الحالية، وقد نتج عن تلك الفترة السابقة ان نهجت الحكومة بعض السبل في ادارة الاقتصاد ترتب عليها نتائج سلبية مزمنة .

اولا : الاثار الاقتصادية للحصار علي العراق

The economic effects of the embargo on Iraq

لقد كان الهدف من الحظر الذي تم بموجب القرار رقم ٦٦١ / ١٩٩٠ فرض عقوبات اقتصادية علي العراق التضيق علي العراق لارغامه علي سحب قواته من الكويت، وظلت العقوبات نافذة رغم قيادة اميركا لقوات التحالف واخراج القوات العراقية من الكويت – بذريعة التأكد من خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل وتطبيقه قرارات مجلس الامن، وشملت هذه العقوبات حظرا تجارياً كاملا باستثناء المواد الطبية والغذائية والمواد التى لها طبيعة انسانية، وأدى الحصار الي نتائج بالغة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية، فقد بلغ حجم التضخم في نهاية ١٩٩٤ معدل ٢٤٠٠٠٪ سنويا، وان كان قد انخفض قليلا في السنوات اللاحقة التى شهدت تطبيق برنامج الامم المتحدة "النفط مقابل الغذاء " الصادر بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ OFP (Oil of Food Program) [٤٩]

وبذلك فان العقوبات الاقتصادية شلت من حركة صناعة النفط في العراق والبنية التحتية الحيوية، ولذلك لم يكن لقرار مجلس الامن عام ١٩٩٨، وما بعده عام ٢٠٠٠ تأثير علي حجم النفط المنتج، ذلك لان حقول النفط العراقي وصلت الي حالة من التردى بحيث لا ينفع معها الا إجراء ترميم شامل لصناعة النفط للوصول الي انتاج فوق معدل ال ٢,٢ مليون برميل يوميا المتاح للتصدير في هذا الوقت، ولذلك فان الزيادة في دخل النفط في هذا الوقت كان سببه المباشر هو التحسن الملحوظ في اسعار السوق العالمية للنفط

وحاليا فإنه طبقا لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ يتبين في المادة (١) اولا ب من الفصل الاول – الايرادات، اقرار قانون الموازنة علي تصدير قدره (ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانون الف برميل يوميا) بضمنها (٢٥٠٠٠٠) برميل يوميا (مائتان وخمسون الف برميل يوميا) عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان وعلي اساس سعر صرف ١١٨٢ دينار لكل دولار [٥٠]

ومن الاثار السلبية للحصار الاقتصادي الاتي

- نظرا لظروف الحصار منذ ١٩٩٠ وما عاناه الشعب العراقي من الحاجة الشديدة لإشباع حاجاته الاساسية، ولذلك تم توجيه الكثير من المشاريع المحلية وانشاء العدد منها لاشباع تلك الحاجات، دون اشتراط مطابقة المواصفات العالمية، وبما ادي الي وجود اثار سلبية علي قدرة تلك المنشأت علي منافسة السلع الاجنبية خاصة وان الحكومة اتبعت في هذا الوقت الحرج سياسة الدعم والحماية للمنتج المحلي

- فضلا عما سبق فإن اقامة الصناعات العرافية علي اساس اعتمادها علي تجميع السلع الصناعية نصف المصنعة، قد اثر بشكل كبير علي قدرتها علي اشباع الحاجة المحلية ضمن تلك الفترة بسبب ظروف الحصار، وعدم سماح الامم المتحدة لاستيراد مختلف الا السلع المصرح بها للاغراض الانسانية([٥١]
- أدت هذه العوامل الي عدم سعي المنشات العامة الي استخدام الاساليب العلمية والتطورات التكنولوجيا الحديثة في المجال الصناعي والخدمي، حيث لم تتعد المبالغ المخصصة للانفاق علي البحث والتطوير، وبلغ متوسطها مائة وخمسين الف دينار عام ١٩٨٩، ففي عام ١٩٩٦ انفق العراق ما يقارب ٠,٠٣ % من ناتجه المحلي الاجمالي علي جانب البحث والتطوير مقابل (٢,٧) % ، (٣,٨)% انفقتها الولايات المتحدة الامريكية، اليابان علي التوالي علي هذا الجانب . [٥٢]
- في الوقت ذاته كانت الاسعار تسجل ارتفاعات ملحوظة وبالتالي فان القوة الشرائية للدينار العراقي كانت في انخفاض مستمر ووصلت الارقام القياسية للاسعار ارتفاعاتها المستمرة، حتى وصلت الي مستويات عالية جدا نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بالسنوات التى سبقتها وفقا للجدول رقم (١) الاتي :

جدول رقم (١) الارتفاع النسبي في الارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق

السنة	الرقم القياسي	النسبة %
١٩٩٥	٢٦٧٢,٩	-
٢٠٠٠	٣٧٤٣,٥	٤ %
٢٠٠٦	١٧٨١٩,٧	٢٢٢,٦٪

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)

ثانيا : تعويضات حرب الكويت Kuwait war compensation

الزم قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ العراق بان تدفع لدولة الكويت مايبلغ قدره ٥٪ من اجمالي عائدات صادرات النفط الخام المصدر الي الكويت كتعويضات عن الحرب وتم ادراج هذا المبلغ ضمن حساب مصروفات اخري ,كما موضح من الجدول رقم (٢).

جدول (٢) بيان قيمة مخصصات تعويض حرب الكويت عن عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ مليار دولار

المفردات	تخصيصات سنة ٢٠٠٩		تقديرات سنة ٢٠١٠		نسبة مئوية %	
	المصدقة	المنقحة	المقترحة	المتفق عليه	٤/١	٤/١
تعويضات حرب الكويت	٢١٥٣,٥	٢١٣٥,٥	٢٨٠٢,٥١٦	٢٨٠٢,٥١٦	٣٠,١	٣٠,١

المصدر وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ٢٠١٠

هذا وقد سبق القرار اعلاه صدور قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ / ١٩٩٥ الذي يشتمل علي مذكرة التفاهم بشأن " النفط مقابل الغذاء " والتى وافق العراق في مايو ١٩٩٦ علي مضمونها، حيث ينص القرار علي بيع ما قيمته ٢ مليار دولار امريكي كل ستة اشهر يستقطع منها ٣٠٪ من العائدات النفطية العراقية لصندوق تعويضات خاص تم انشاؤه تحت اشراف مباشر من الامين العام للامم المتحدة، ويتم دفع التعويضات وفق الآلية التى تعتمدها لجنة التعويضات في الامم المتحدة (٥٣) ، وعلي ان يتم استخدام المتبقي لشراء الدواء والغذاء للشعب العراقي، ولحق هذا عدة قرارات كان اهمها القرار رقم (١١٥٣) الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٧ والذي قضي بزيادة المبيعات النفطية العراقية من ما قيمته ٢ مليار دولار الي ما قيمته ٥,٢٥٦ مليار دولار امريكي ، والقرار رقم ١١٥٣ في ١٩٩٨/١/٢٠، وهذا لم يكن يعني انخفاض في الاحجام المطلقة للتعويضات، ولكن زيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط هما اللذان يشكلان العامل الحاسم في تقرير حجم المبالغ المودعة للصندوق وليس تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين العراقيين والتى اثبتتها ذات التقارير الصادرة عن منظمات الامم المتحدة [٥٤]، وطبقا للقرارات المتوالية فقد تم تخفيض نسبة الاستقطاعات في العوائد النفطية المخصصة لصندوق التعويضات من ٣٠ % الي ٢٠٪ ثم ٥٪ (عام ٢٠٠٣ وفي اعقاب الاحتلال الامريكي) من اجمالي العائدات النفطية .

هذا وقد صدر المرسوم رقم ٦/ ١٩٩١ بدولة الكويت علي " انشاء هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء وتسمي الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، وتتولي الهيئة دون غيرها مهمة حصر الاضرار وتقدير الخسائر للمتضريين نتيجة الاعمال التى وقعت في الحادى عشر من محرم ١٤١٠ هجريا الموافق الثاني من آب اغسطس ١٩٩٠ حتى الحادى عشر من شعبان ١٤١١هجريا الموافق السادس والعشرون من فبراير ١٩٩١ وتسمى paac [٥٥] .

هذا وقد استنانفت العراق استكمال سداد التعويضات الموجهة الي الكويت عقب توقفها عام ٢٠١٤ لتداعيات الحرب علي التنظيمات الارهابية في العراق في ذلك الحين [٥٦]

الفرع الثاني

عجز الموازنة العامة العراقية وتداعياته في ضوء الحصار الاقتصادي

The Iraqi public budget deficit and its repercussions in light of the economic blockade

اولا : تطورالموازنة العامة العراقية بدستور ٢٠٠٥

The evolution of the Iraqi public budget in the 2005 constitution

إن أول موازنة عامة عراقية تقديرية للمصروفات والإيرادات ظهرت في سنة ١٩٢١ مع تشكيل أول حكومة عراقية، وقد أعدت هذه الموازنة وفق المبادئ الأساسية لتنظيم الموازنة التقليدية، وذلك أستنادا إلي قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر سنة ١٩٠١١ والتعليمات التى اصدرتها سلطة الإنتداب البريطاني والحكومة العراقية المؤقتة، وقد تضمن دستور البلاد الذي أعلن أنذاك حق البرلمان في مناقشة الموازنة والمصادقة عليها كما جاء في نص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي بما يأتي " يجب أن يعرض وزير المالية علي مجلس النواب أولاً جميع اللوائح القانونية، وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التى تنفذها الحكومة، وفي عام ١٩٢٤، عند صدور نظام السلطة في الامور المالية المرقم ٧١٥ أصبحت الأمور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام، وفي عام ١٩٢٥ عند صدور الدستور نص في الباب السادس منه علي الأمور المالية والقواعد المنظمة للموازنة ووجوب إقرارها من قبل البرلمان وتحديد أسلوب المراقبة عليها، وفي عام ١٩٤٠، صدر قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ المعدل لتنظيم العمل المحاسبي الحكومي في العراق وإعداد الموازنة، حيث نصت المادة الثالثة من القانون المذكور " علي الوزارات والدوائر أن تحضر تخمينات المصروفات والإيرادات المختصة بها وتودعها لدى وزارة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل سنة، وعلي وزير المالية بعد تدقيقها وأجراء التعديلات التي يراها ضرورية بالنظر إلي الوضع المالي للخزينة أن يوافق علي تحضير ميزانية الدولة العامة وتقديمها إلي مجلس الوزراء لإتخاذ ما يلزم تشريعها (م ٢٨)

وفي عام ١٩٨٥، صدر قانون الموازنة الوحدة بالعدد ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ لتنظيم إعداد الموازنة العراقية وتحديد الوحدات المشمولة بها ، وجاء الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ بالفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ علي أنه "من إختصاص السلطات الإتحادية : رسم السياسة المالية والكمركية، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق،

ووضع الموازنة العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي، وإداراته " ونص في الفقرة الرابعة من المادة (٧٧) الخاصة بصلاحيات مجلس الوزراء علي أن من صلاحية مجلس االوزراء " أعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية "

ويستنتج من ذلك بأن الإعداد للمشروع مستمر من قبل مجلس الوزراء ويعرض علي السلطة الإتحادية حسب ماورد بالتخويل الوارد بالدستور العراقي الجديد (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥) [٥٧]

من المعلوم ان الإقتصاد العراقي واجه العديد من المتغيرات السياسية والامنية والتشريعية والتى كانت لها انعكاسات عديدة علي الواقع الإقتصادي، كما انه عند الاسراع في محاولات تنفيذ خطط إعادة إعمار العراق، يجب أن تراعي الخطة الأمنية العراقية والامريكية وتكلفتها، وما قد يترتب عليها من زيادة الانفاق العام، وتذبذب وعدم استقرار اسعار النفط، نتيجة الاعتبارات السياسية وتأثير الأزمات المالية وهو ما يعني تراجع في الإيرادات في الوقت الذي تتزايد النفقات لاسباب حتمية الزيادة السكانية او التطلعات الشعبوية الحضارية وغيرها من الاسباب المؤدية للزيادة الحقيقية او الظاهرية للنفقات العامة، وتشير التقارير الدولية الى ان ارتفاع اسعار الطاقة ينعكس علي زيادة معدلات التضخم الكلي وذلك بالنسبة للدول المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة، والنامية، والتى تحاول تشديد اوضاع السياسة النقدية لكبح جماح التضخم واثاره السلبية .

ثانيا : المصادر الايرادية بالموازنة العراقية [٥٨]

Iraidian Sources In The Iraqi Budget

١ـ الصادرات النفطية Oil exports

بدأ انتاج النفط بالعراق عام ١٩٢٧، وهو احد مؤسسي منظمة اوبك يمتلك العراق ثاني احتياطى نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، ويبلغ حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل (١١٢,٥) مليار برميل، اي ما يعادل (١١٪) من اجمالي الاحتياطى العالمي ، كما يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن اصل حقوله النفطية الاربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا، هذا فضلا عن انه يمتلك مساحات غير مكتشفة وبالاخص في صحراءه الغربية ، وبذلك ، بما يعني ان غالبية النفط موجود بالمنطقة اليابسة وهو ما يعد معه اكثر النفوط تكلفة في الاستخراج، فان العراق دولة ريعية [٥٩] , وقد تعرضت للازمات السياسية والامنية (الحروب والارهاب) علي مر العقود الماضية [٦٠]، مما ادي الي تذبذب الانتاج طيلة

العقود الماضية هذا من ناحية، وضعف الانتاج لضعف عملية إدخال التكنولوجيا من ناحية اخري، مما ادي الي انخفاض قدرته الانتاجية والتصديرية مقارنة بطاقاته الفعلية [٦١]

ومن ناحية اخري فان الآفاق المتوقعة لأسعار النفط محاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين، وتوجع في معظمها لعوامل متعلقة بالعرض المرتبط بالتوترات الجغرافية والسياسية، وكذلك تزايد انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة عن عام ٢٠١٧، وقد شهد ذات العام ارتفاع اسعار النفط منذ انخفاضها في حزيران ٢٠١٤، حيث تجاوزت الاسعار ٦٥ دولارا للبرميل في يناير ٢٠١٧ ثم ٧٦ دولارا للبرميل في يونيو ٢٠١٨، بدعم من تحسن مؤشرات النمو الاقتصادى عالميا ، ومن توقعات نمو اجمالي الناتج المحلي النفطي في عام ٢٠١٩ هو خفض هذه التوقعات في معظم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ويرجع ذلك الي انخفاض انتاج النفط تماشيا مع تمديد العمل باتفاق "اوبك +" [٦٢]. ومن جانب اخر فان ارتفاع الاسعار يعكس انهيار مستويات الانتاج في فنزويلا، والانقطاعات غير المتوقعة في كندا وليبيا، والتراجع في الصادرات الايرانية عقب فرض العقوبات الامريكية .

ويلعب النفط دورا محوريا في تنمية الاقتصاد العراقي من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن (٦٠) % بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ ومايقارب (٦٢) % لعام ٢٠١٦، اما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام ٢٠١٥ فقد بلغت نسبة القطاع النفطي ما يقارب ٣٢٪ و ٢٩٪ لعام ٢٠١٦، وكذلك مايزيد عن ٩٠٪ من العائدات المالية [٦٣].

جدول رقم (٣) صادرات النفط الخام في العراق للمدة (٢٠٠٣ـ ٢٠٠٨)

السنة	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
٢٠٠٣	(١)
٢٠٠٤	١,٥
٢٠٠٥	١,٤
٢٠٠٦	١,٥
٢٠٠٧	١,٦
٢٠٠٨	١,٧

المصدر : وزارة المالية العراق – دائرة الموازنة

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) بأن مستويات تصدير النفط الخام قد اتسمت بالإنخفاض او الارتفاع الطفيف إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المؤكد

جدول رقم(٤) الايرادات النفطية نسبة الي الموازنة العامة

السنة	الايراد النفطي (مليون دينار)	نسبتها الي الموازنة العامة
٢٠٠٣	١٥,٧٢٨,٣٨٧	٩٨,٤
٢٠٠٤	٣٢,٥٩٣,٠١١	٩٨,٨
٢٠٠٥	٣٩,٤٤٨,٥١٤	٩٧,٦
٢٠٠٦	٤٦,٨٧٣,٢٥٣	٩٥,٢
٢٠٠٧	٤٩,٥٥٧,٢٨٣	٩٥,٢
٢٠٠٨	٧٧,٨٧٤,٥٨٩	٩٧,٠٤

المصدر، وزارة المالية، دائرة الموازنة – العراق

الواضح من الجدول السابق رقم (٤) أن حصيلة الايرادات النفطية ارتفعت عام ٢٠٠٨، بعدما سجلت انخفاضات اعوام ٢٠٠٦, ٢٠٠٧، ومما يعني ضرورة مواصلة الجهود التنموية في ذلك القطاع .

ويلاحظ من الجدول السابق أن مستويات تصدير النفط الخام قد اتسمت بالإنخفاض إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المؤكد، ويشير الجدول التالي الي نسبة الايرادات النفطية الي الموازنة العامة عن الفترة ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٥

جدول رقم (٥) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الاخري لعامي (٢٠١٦- ٢٠١٧)

	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة المساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي %	٦٠,٤	٦١,٥
نسبة المساهمة للقطاع النفطى في الناتج المحلي الاجمالي %	٣٩,٦	٣٨,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر / وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للمحاسبات – العراق

٢- الايرادات الضرائبية بالعراق Tax revenue in Iraq

يقوم النظام الضريبي في العراق علي الجمع بين نزام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتشكل الضرائب غير المباشرة، بشكل عام، اكثر من ٨٠ %من مجموع الايرادات الضريبية ,في حين لاتشكل الضرائب المباشرة اكثر من ٢٠ %، ولايمكن وصفه بالحداثة إذ ان بداية التشريع الضريبي بالعراق يرجع الي تشريع ضريبة الدخل عام ١٩٢٧، الا ان امكانية الايرادات الضريبية علي الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظل بعيداً عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الايرادات الضريبية النفطية [٦٤].

جدول رقم (٦) الايرادات الضريبية نسبة الي الموازنة العامة

السنة	الايرادات الضريبية (مليون دينار)	نسبتها الي الموازنة العامة
٢٠٠٣	٣٢,٣٤٨	٠,٢
٢٠٠٤	٢٠٩,٨٢٠	٠,٦
٢٠٠٥	٦٤٧,٣٥٥	١,٦
٢٠٠٦	٧٨١,٠٢٩	١,٦
٢٠٠٧	١,٢٢٨,٣٣٦	٢,٤
٢٠٠٨	٩٨٥,٨٣٧	١,٢

المصدر، وزارة المالية، دائرة المحاسبة

والنتيجة التى يمكن الخروج بها من بيانات هذا الجدول رقم (٦) هي ان نسب اسهام الايرادات الضريبية لم تزد عن ٢٪ في احسن حالاتها الي مجموع الايرادات العامة ويرجع ذلك الي :

- استئناف تصدير العراق للنفط الخام عام ٢٠٠٣ وبمعدل طبيعي بعد ان كانت عملية تصدير النفط تقتصر علي تغطية الاحتياجات بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ في ١٩٩٥ النفط مقابل الغذاء والمتضمن برنامج بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة .
- ضعف الرقابة وانتشار التهرب الضريبي، وعدم دقة حصر المكلفيين، والاعتماد علي المظاهر الخارجية لتقدير مقدرة المكلف .
- التعديلات الضريبية التى منحت المكلف المزيد من الاعفاءات الضريبية [٦٥]

السياسة المالية بالعراق شهدت فترة ما بعد ٢٠٠٣ صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي والذي كرس إستقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، وكان من ابرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة واذ لجأت الحكومة الي استخدام الاسلوب البديل، وهو التمويل بالدين، والاداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي اصدار السندات او اذونات الخزينة، او الاقتراض الخارجي والاضرار المترتبة عليه، وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من المصارف التجارية لدخول القطاع الحكومي كمنافس (٦٦).

جدول رقم (٧) الفائض او العجز بالموازنة العامة تريليون دينار عراقي

السنة	الفائض/ العجز
يناير ٢٠٠٦	١٨ تريليون دينار
يناير ٢٠١٠	٢ تريليون دينار
يناير ٢٠١٣	١٨ تريليون دينار
يناير ٢٠١٤	١٤ تريليون دينار
ناير ٢٠١٥	٢٤ تريليون دينار
يناير ٢٠١٦	٢٤ تريليون دينار
يناير ٢٠١٧	٢٥ تريليون دينار
يناير ٢٠١٨	٢٠ تريليون دينار
يناير ٢٠١٩	٢٧ تريليون دينار

المصدر، البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

يتضح من الجدول رقم (٧) ارتفاع متوالي لعجز الموازنة العامة مما يشير الي سوء ادارة الاقتصاد العراقي، وفرض ضرورات التنوع الاقتصادي الايرادي

١ـ الموارد الطبيعية والمعادن Natural resources and minerals

اضافة الي النفط فإن العراق يمتلك احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية الاخري كالغاز الطبيعي، حيث بلغت احتياطات الغاز المثبتة (١٣٠,٩) تريليون قدم مكعب، واحتياطات الغاز المحتملة (٣١) تريليون قدم مكعب، كما يتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الي جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية، والفوسفات فضلا عن الاحتياطيات من السليكات (٦٧).

٢- الزراعة Agriculture

تمتلك العراق امكانيات زراعية يعكسها توافر مساحات شاسعة من الارض الزراعية، وهذا يعود الي ان الاراضي القابلة للاستغلال الزراعي يزيد عن (٤٨) مليون دونم، لم يستغل منها سوي (١٢,٣) مليون دونم ، وذلك في اطار ان العراق به نهرين هما دجلة والفرات .

٣- التجارة Trading

تعتبر محفزة للصادرات ومشجعة للإستثمارات الموجهة للتصدير وتعمل علي إزالة القيود التى تقف امام التجارة الدولية كالتعريفة الكمركية المرنة، وقلة الإجراءات الإدارية، مما تنعكس بشكل ايجابي علي الاستثمار والعملية التنموية . جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) مؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي ٢٠١٣, ٢١٠٤

	٢٠١٣	النسبة الي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	٢٠١٤	النسبة الي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
التجارة الخارجية	١٧٣٨٧٠,٤	٦٤,١٪	١٥٩٩٢٦,٢	٦١,٤٪
الصادرات	١٠٤٦٦٩,٥	٣٨,٦٪	٩٧٩٢١,٨	٣٧,٦٪
الاستيرادات	٦٩٢٠٠,٩	٢٥,٥٪	٦٢٠٠٤,٤	٢٣,٨٪
الناتج المحلي الاجمالي	٢٧١٠٩١,٨			

المصدر / الجهاز المركزي للاحصاء (عن وزارة التجارة، العراق) المؤشرات الرئيسية

www.cosit.gov.iq

ثالثا : عجز الموازنة نسبة للايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (٩) مقدار العجز بالموازنة العامة ونسبته الي الانفاق والايراد العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عجز الموازنة العامة (مليار دينار)	٤٦٣٦,٢	١١٩٣٥,٢	٧٠٢٢,٥	٥٥٧٠,٩	٩٦٦٢,٩
نسبة عجز الموازنة الي اجمالي النفقات العامة	٥٠,٢	٣٥,٤	١٩,٥	١٠,٩	١٨,٦

نسبة عجز الموازنة العامة الي الايرادات العامة	١٠٠	٥٤,٩	٢٤,٢	١٢,٢	٢١,٤
نسبة عجز الموازنة العامة الي اجمالي الناتج المحلي	٢٢,٥	٣٢,٢	١٣,١	٦,٩	١٠,٢

المصدر : وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٣/٢٠٠٧

جدول رقم (١٠) مقدار العجز بالموازنة العامة ونسبته الي الانفاق والايراد العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عجز الموازنة العامة (مليار دينار)	٩٠٨٦,٨	١٨٧٥٧,٣	٢٢٩٢٢١,١	١٥٧٢٧,٩	١٤٧٦٨
نسبة عجز الموازنة الي اجمالي النفقات العامة	١٥,١	٢٧,١	٢٧	١٦,٢	١٢,٦
نسبة عجز الموازنة العامة الي الايرادات العامة	١٥,٧	٣٧,٢	٣٧,١	١٩,٤	١٤,٤
نسبة عجز الموازنة العامة الي اجمالي الناتج المحلي	٥,٨	١٦,١	٢٤,١	١٢,٣	١٠,٦

المصدر : وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٨/٢٠١٢

ويلاحظ من ان حجم الايرادات العامة في تطور اثناء المدة محل البحث، حيث بلغت عام ٢٠٠٣ مبلغ ٤٥٩٦ مليار دينار، وارتفعت عام ٢٠٠٥ لتبلغ ٢٨,٩٥٩ مليار دينار بعد عودة العراق للسوق النفطية الدولية الا انه بتحليل الجدوليين اعلاه وجود العجز في السنين مدار البحث، وهذا العجز في الغالب الاعم متزايد، ولو تمت مقارنة هذه النسب بنسبة ٣٪ التي اقرها الاتحاد الاوربي كحد اقصي لعجز الموازنة المسموح به، فسيتضح تجاوزها لهذا الحد مما يعني ان العجز هيكلي مستمر لسنوات عدة وله الكثير من الاثار السلبية علي الاقتصاد العراقي خاصة زيادة الطلب الفعال وما يولده من ضغوط تضخمية تنعكس علي المستوى العام للاسعار (ولا شك في ان ذلك يعتمد علي طريقة التمويل) [٦٨].

المبحـــــث الثاني

التشريعات الاقتصادية والمالية العراقية توافقاً مع المتطلبات الدولية

Iraqi economic and financial legislation in line with international requirements

تعد القوانين مثل الخصخصة والاستثمار، سوق بغداد للاوراق المالية، والقوانين واللوائح المنظمة لتقليل النفقات وتنمية الايرادات غير النفطية، من اهم التشريعات الحديثة بالعراق والتى تساهم في تنفيذ التوصيات الائتمانية للدائنين ومنهم نادى باريس، صندوق النقد الدولي .

حيث قامت المؤسسة التشريعية بالعراق باتخاذ عدة اجراءات للخروج بالاقتصاد العراقي من كبواته وازماته التى استمرت لعقود طويلة، وبدات هذه الاجراءات تحديدا بعد عام ٢٠٠٣، وبدا البحث في كيفية محاولة اللحاق بالركب الاقتصادى وكان من اولي اهتمامات المسؤلين هواعادة هيكلة الاقتصاد ككل بمؤسساته ومن هم الملفات الاقتصادية هو فتح ملف الديون الخارجية ومحاولة اعادة تسوية تلك الديون واستلزم الامر التدخل التشريعي لتنفيذ متطلبات اعادة الهيكلة ومنها متطلبات صندوق النقد الدولي، ولذلك تم اقراربعض القوانين من السلطة التشريعية ومنها قانون الاستثمار المباشر رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠، ثم تعديلات القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥، والخصخصة ، وسوق الاوراق المالية، وتعديلات الموازنة الاتحادية بدستور ٢٠٠٥, ومواد قوانين الموازنة بشان ضبط النفقات العامة .

ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول : التشريعات الضريبية العراقية وتعديلاتها الحديثة

المطلب الثاني : الخصخصة والتشريعات الاستثمارية بالعراق

المطلب الاول

التشريعات الضريبية العراقية وتعديلاتها الحديثة

Iraqi tax legislation and its recent amendments

ان قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٥، فإن الحد الاعلي لضرائب الدخل علي الشركات والافراد ينبغي ان لايتجاوز نسبة ١٥٪ من الارباح تشجيعاً للإستثمار الوطنى والاجنبي [٦٩].

الفرع الاول

الضريبة علي المبيعات بالقانون العراقي

Tax on sales under Iraqi law

الضرائب علي الإستهلاك هي ضرائب على الإنفاق وهي من الضرائب العينية، وذات حصيلة وفيرة ولاسيما في أوقات الرواج [٧٠]

وهي تُفرض علي السلع فيحصلها التاجر أو الصانع أو مؤدي الخدمة ويوردها لمصلحة الضرائب، وتتميز بالسهولة والبساطة وليس لها اعباء متكررة، وتساعد تلك الضريبة علي الوقوف علي حقيقة النشاط الإقتصادي، وقد يطلق عليها ضريبة علي المشتريات، وحديثاً ضريبة القيمة المضافة، ولنتعرف اولا علي احكام الضريبة علي المبيعات بالتشريع العراقي، ثم نلقي نظرة سريعة علي ضريبة القيمة المضافة .

أولا : النصوص المنظمة للضريبة علي المبيعات في التشريع العراقي :

- قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن فرض ضريبة المبيعات على الخدمة في المطاعم والفنادق من الدرجتين الممتازة والأولي .
- التعليمات المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ الصادرة من وزارة المالية ـ الهيئة العامة للضرائب والمعدلة بالعليمات المالية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ بشان ضريبة المبيعات علي الخدمة في المطاعم والفنادق .
- قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) لسنة ٢٠١٩ " ثالثا ـ أ – تفرض ضريبة مبيعات بنسبة (٥٪) (خمسة بالمائة) علي كافة السلع المباعة في (المولات و

مراكز التسوق) والخدمات المقدمة في صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية) وعلي جميع الجهات المشار اليها اقتناء جهاز الكاشير الالكتروني.

- التعليمات المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ الصادرة من وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب بفرض وجباية ضريبة المبيعات علي بعض الخدمات الاخري بخلاف الخدمة الفندقية .

ثانياً: التنظيم الفني لضريبة المبيعات

يتم تنظيم الضريبة علي المبيعات بالعراق بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ [٧١] والتعليمات المالية المنظمة لتنفيذ القرار، و كذلك تعليمات وزارة المالية – الهيئة العامة للضرائب رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن فرض وجباية ضريبة المبيعات [٧٢]، ومواد قوانين الموازنة العامة المتعاقبة، علي نحو ما نري تفصيلا للقرارات المنظمة لضريبة المبيعات وتعديلاتها .

١ـ الضريبة علي الخدمات الفندقية

وقد حدد القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ هذه الضريبة في الفقرة (اولا) بسعر نسبي ١٠٪ من قيم جميع الخدمات المقدمة بالفنادق والمطاعم من الدرجة الممتازة والأولي، ورغم أن ضريبة المبيعات هي من الضرائب العامة التى تُفرض علي إنتاج السلع والخدمات وتفرض في مرحلة بيع السلعة أو الخدمة إلا أن المشرع العراقي هنا جعلها من الضرائب الخاصة التى تفرض فقط علي الخدمات المقدمة من الفنادق والمطاعم من الدرجتين الممتازة والأولي .

والمشرع قد جعل المسؤولية علي عاتق جميع إدارات المرافق السياحية بجباية هذه الضريبة وتحويلها شهرياً إلي وزارة المالية خلال الأيام الأولي الشهر الذي يلي الشهر الذي تحققت فيه .

وقد بينت التعليمات رقم (٧) لسنة١٩٩٧[٧٣] الخاصة بإستيفاء ضريبة المبيعات أن الجهة التى تشرف علي عملية جباية هذه الضريبة ومتابعة إستيفائها هي الهيئة العامة للضرائب وتستحدث لأجل ذلك شعبة تسمي شعبة ضريبة المبيعات تتولي مسك السجلات الخاصة بأسماء المرافق السياحية المشمولة بأحكام هذه التعليمات ومتابعة استيفاء ضريبة المبيعات ولها المراقبة وإجراء التدقيقات لضمان صحة إستيفاء وجباية هذه الضريبة كما الزمت هذه التعليمات إدارات المرافق السياحية المشمولة بهذه الضريبة مسك سجلات تجارية خاضعة لرقابة الهيئة العامة للضرائب وتدقيقها [٧٤] .

والعراق يفتقر إلي البيئة المناسبة لإستحصال الضرائب الجديدة [٧٥], حيث أن المبيعات تجري بعملية الدفع النقدي وليس عبر البطاقات المالية الإلكترونية (الفيزا كارد) مما سيواجه عقبات كثيرة عند تنفيذها كتهرب المواطنين من دفعها أو تحايل أصحاب المحلات علي النظام الضريبي، كما ستؤدى هذه الضرائب إلي رفع أسعار البضائع والخدمات والتى سيتحملها المواطن وليس صاحب المهنة وستؤدى إلي إصابة السوق بالركود، مما سينعكس علي الإقتصاد العراقي المكبل بالقروض الكبيرة وفوائدها ومن هذه القروض (إتفاق الاستعداد الإئتماني العراقي مع صندوق النقد الدولي (٢٠١٦) وغيره علي النحو الموضح بقانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٩ .

الفرع الثاني

التشريعات الضريبيـــــة الجمركية

الضريبة الجمركية وهي من الضرائب غير المباشرة، ولقد تم تطبيق أول قانون في العراق ينظم أمور الضرائب الجمركية من خلال بيان تعريفة الرسوم الجمركية رقم (١٩) لسنة١٩١٩ ثم جرى تطبيق عدة قوانين، ومنها القانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته، وقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ وتعديلات[٧٦]، وتم وقف العمل به بموجب امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وفرض رسوم إعادة الإعمار بموجب أمر سلطة الإئتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣، وذلك بنسبة ٥٪ علي البضائع المستوردة إلي العراق (عدا البضائع للاغراض الانسانية) .

هذا وقد صدر قانون الضريبة الجمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ بفرض رسوم لا تزيد عن ٢٠٪ لسلع خارج الجدول المحدد بذلك القانون، حيث نص في المادة (٩) أولاً " يلغي قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة أعادة إعمار العراق وتعديلاته) ، ثانياً لايعمل بأي قانون أو تعليمات أو أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون [٧٧].

اولا :يتكون وعاء الضرائب الجمركية كقاعدة عامة من المصادر الآتية :

١- الضرائب الجمركية التى تُفرض علي البضائع الأجنبية المستوردة عند دخولها إلي البلاد وتسمي بضرائب الإستيراد

٢- الضرائب الكمركية التى تُفرض علي البضائع المصدرة إلي الخارج وتُسمي بضرائب الصادرات

٣- الضرائب الكمركية التى تفرض علي البضائع المارة بالبلاد اي علي البضائع المصدرة من دولة إلي أخري غير العراق وتُسمي بضرائب التجارة العابرة (الترانزيت)

هذا وقد بينت المادة (٨) من قانون الكمارك العراقي النافذ رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ وعاء الضريبة الجمركية بالنص "تخضع البضائع التى تدخل اراضي جمهورية العراق أو تخرج منها باية صورة كانت للرسوم الكمركية المقررة في قانون التعريفة الكمركية .....)

كما قررت المادة (٣) من القانون ذاته علي ان (كل بضاعة[٧٨] تجتاز الخط الكمركي في الادخال او الاخراج او العبور تخضع لاحكام هذا القانون والقواعد الكمركية المرعية)، ويقصد بالخط الكمركي هو الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية العراق وبين الدول المتاخمة لها والشواطئ والبحار المحيطة بها[٧٩]

وبالتالي فان الضريبة الجمركية بالعراق تنطبق عليها القواعد العامة من حيث كونها ضريبة علي الصادرات والواردات في الحدود والاعفاءات التى حددها القانون الجمركي .

ثانيا : سعر الضرائب الجمركية Customs tax rate

تتضمن قوانين التعريفة الجمركية ثلاثة انواع من الضرائب (الرسوم) وهي الضرائب القيمية والضرائب النوعية، والضرائب المختلطة :

أ- الضرائب القيمية Value taxes

وتفرض هذه الضرائب بنسب مئوية من قيمة البضاعة أو سعرها حسب نوعية البضاعة وطبيعتها، ويُقصد بقيمة البضاعة هو سعر الكُلفة مضافاً اليه أجور النقل والتأمين، علماً أن هناك عدد من السلع تبلغ نسبة الضرائب عليها (١٠٠٪) من قيمتها أو أكثر من ذلك., وقد ورد بالقانون الضريبي الجمركي العراقي النافذ مادة (٢) يفرض رسم جمركي علي البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من قيمة البضاعة، ومثال فرض ضريبة ٢٠٪ من قيمة السيارات المستوردة الي داخل البلاد .

ب- الضرائب النوعية Qualitative taxes

وتُفرض هذه الضرائب بشكل مبلغ مقطوع علي كل وحدة قياس كالوزن أو الحجم أو المساحة أو الطول من البضاعة مثال ذلك أن يتم فرض رسم ضريبة جمركية (٥٠٠ دينار) للكيلو الواحد من سلعة معينة .

جـ - الضرائب المختلطة (القيمية والنوعية) الضرائب المختلطة (القيمية والنوعية)

وتعني الجمع بين النوعين السابقين من الضرائب فتُطبق الضرائب القيمية علي بضائع معينة وتطبق الضرائب النوعية علي بضائع أخري.

الاعتراض والطعن علي تقدير الضريبة الكمركية

Objection and appeal to assess the customs tax

حدد قانون الكمارك جهتين للنظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق احكامه احدهما تنظر بالطعون المتعلقة بتقدير الضريبة الجمركية وفرضها، وهي الهيئة الاعتراضية طبقا لنص المادة (٧٤) من قانون الكمارك العراقي، والاخري مختصة وفقا لنص المادة (٢٤٦) بالطعون الجنائية كالفصل في جرائم التهريب وهي المحكمة الكمركية [٨٠].

المطلب الثاني

الخصخصة والتشريعات الاستثمارية بالعراق

Privatization and investment legislation in Iraq

يهدف برنامج الخصخصة الي تحويل عدد من الشركات المملوكة – ملكية عامة الي الملكية الخاصة كجزء من خطة اصلاح القطاع العام، وقطاع الاعمال العام، ووفقا لما هو مسطر في وثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد اثرت العولمة علي واقع الاقتصاد الدولي، والتوازنات الاقليمية، وانعكس ذلك علي مصالح الدول النامية، والتى لم تتأقلم بما يكفي وتشكل توازنات اقليمية مشتركة في اطار مفاهيم العولمة الجديدة[٨١] .

الفـــرع الاول

الخصـخصـــة Privatization

اولاً : ماهية الخصخصة وأساليبها

?What is privatization and its methods

تعني الخصخصة سياسة نقل ملكية او ادارة وحدة الاصول الحكومية كلا او جزءا من القطاع العام الى القطاع الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات النافذة .

١- ماهية الخصخصة What is privatization?

يثير مفهوم تعبير الخصخصة الكثير من الصعوبات وهناك عدة مرادفات لهذا المصطلح منها التخصيص، والتخاصية، الاستخصاص، وبالانجليزية Privatization ((٨٢) وترجع تلك الصعوبات الي تطور المفهوم الاقتصادي، واساليبها المتعددة واشكالها الكلية او الجزئية، حيث كان يعبر هذا المطلح عند نشاته الي نقل ملكية المشروعات العامة الي القطاع الخاص، ثم تطور

المفهوم حديثا ليكون مضافا اليه نقل ادارة المشروعات العامة الي القطاع الخاص عن طريق عقود الايجار والادارة، بما يتضمن ادارة المشروعات العامة للدولة وفق مبادئ واساليب القطاع الخاص .

هذا وقد استخدمت بعض الدول مصطلحات اخري للدلالة علي الخصخصة، منها، تونس حيث استخدمت تعبير (خروج الدولة من الاقتصاد) و (التفويت)، واستخدمت شيلي وسيرلانكا تعبير (الرأسمالية الشعبية)، كما استخدمت كوستريكا وجاميكا تعبير (الديمقراطية الاقتصادية) [٨٣]), وقد استخدم التشريع المصري لفظ الخصخصة [٨٤]), كما اقرت نص المادة (٣٤) من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ علي " للمشرع وحده سلطة وضع القواعد الخاصة بتأميم المشروعات وكذلك القواعد الخاصة بتحويل المشروعات من القطاع العام الي القطاع الخاص "

هناك من الاموال ما هو اموال التى تملكها الدولة ملكية خاصة او احد الاشخاص العامة، والتى لاتخصص للمنفعة العامة فقط، وتخضع لاحكام القانون الخاص في استغلالها وفي التصرف فيها، والغرض من هذه الاموال هو الانتفاع بها وبما تنتجه من غلات وثمار فيكون للدولة و الاشخاص المعنوية العامة حق الانتفاع بها بشكل مباشر او غير مباشر، وعليه فان الاموال التى يجوز خصخصتها هى اموال الدولة الخاصة دون اموالها العامة [٨٥] .

٢ـ اساليب عملية الخصخصة Privatization methods

أـ **خصخصة الادارة** : اي ادارة المنشأت العامة الي القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الحكومة وخاصة فيما يتعلق بمشروعات الخدمة العامة اي الانشاء من قبل القطاع الخاص والاستفادة منها لفترة زمنية ثم تؤول ملكيتها بعد ذلك الي القطاع الخاص

ب- **التأجير Leasing:**اي قيام السلطات العامة او الحكومة بتأجير المنشأت العامة التي لا تدخل ضمن الخدمات الاساسية الي القطاع الخاص او تأجيربعض خطوطها الانتاجية سنويا

ت- **البيع الكلي أو الجزئي Full or partial sale : اي ان تقوم الحكومة ببيع كل او جزء من الاسهم الي القطاع الخاص ويشمل هذا الاسلوب :**

- البيع الكامل للقطاع الخاص، سواء باسلوب المزايدة او التفاوض المباشر اذا دعت الحاجة ولكافة اصول المشروع وخاصة بالنسبة للمشاريع العامة التى تتحمل خلال عامين وذلك ما يدفع القطاع الي تحسين ادائه خوفا من بيع مؤسساته وتسريح عمالها
- البيع الجزئي من خلال بيع جزء من ملكية المؤسسات العامة الي القطاع الخاص
- طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام

- البيع لمستثمر رئيسي
- التخصيص الجديد ويتضمن ذلك تسهيلات حكومية لبداية اعمال خاصة جديدة

ثانيا :الخصخصة في القانون العراقي Privatization in Iraqi law

لقد اختلف الاداء الاقتصادي حيال قضية الخصخصة باختلاف طريقة الحكم في العراق ماقبل عام ٢٠٠٣ وبعد عام ٢٠٠٣ ووفقا للدساتير النافذة في هذا الوقت وعلي النحو التالي :

١- **حيث انه قبل ٢٠٠٣** سار النهج الإشتراكي وفقا لدستور ١٩٧٠، اذ نص في المادة الاولي منه " العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة، هدفه الاساس تحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الإشتراكي " [٨٦]، ورد في المادة الثانية عشر علي انه " تتولي الدولة تخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني بهدف إقامة النظام الاشتراكي علي اسس علمية وثورية ....."، كما ورد بالمادة الثالثة عشر ان " الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج الاساسية ملك الشعب تستثمرها السلطة المركزية في جمهورية العراق استثمارا مباشراً ووفقاً لمقتضيات التخطيط العام للإقتصاد الوطني " .

وبالتالي فان هذه النصوص تقر النظام الاشتراكي للحكم بما يتضمن ملكية الشعب لوسائل الانتاج والثروات الطبيعية، وقد استبق ذلك صدور حركة التأميمات بالعراق عام ١٩٦٤، وكان منها صدور قانون تاميم البنوك والمصارف التجارية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والذي تنص المادة الاولي منه علي " تؤمم جميع البنوك والمصارف غير الحكومية العاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الاجنبية وتؤو ملكيتها الي الدولة بما فيها الاموال المنقولة والاموال غير المنقولة المسجلة باسمها او باسم مركزها الرئيسي في الخارج اذا كانت اجنبية .

كما سبق صدور هذا القانون، قانون تأميم بعض المنشأت رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ والذي ينص في المادة الاولي منه " تؤمم جميع الشركات والتأمين وإعادة التأمين في العراق كما تؤمم الشركات والمنشأت المبينة في الجدول المرفق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الي الدول " كما نص في المادة (٢) أـ " يتحول أسهم الشركات ورؤوس اموال المنشأت المشار اليها الي سندات اسمية علي الدولة تستحق بعض خمس عشر سنة من تاريخ نشرهذا القانون بفائدة ٣ % سنوياً..." [٨٧]

وانطلاقا من ان القطاع الخاص يقوم بدورا مهما في اطار التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة علي حدا سواء، ومن بينها العراق والتى تسعي جاهدة الي تحقيق معدلات تنمية رغم ما مرت به من ظروف غير مواتية، فقد بأت العراق الاهتمام بالتنمية الصناعية منذ فترة العشرينات في القرن الماضي مع سن القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ الذي ساهم في تشجيع

المستثمرين العراقيين في انشاء مختلف المشروعات، وساهم في ذلك ايضا المصرف الصناعي عام ١٩٤٠، ولقد برز القطاع الخاص ضمن الفترة (١٩٢١- ١٩٥٨) عندما تركت السلطات العامة أغلب مجالات النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وبلغت المساهمات ما يبلغ (٨٥٪) في مختلف الانشطة الاقتصادية حتى عام التأميم ١٩٦٤، حيث اصبحت الدولة هي المالكة لمعظم القطاعات الانتاجية، وتحديدا القطاع الصناعي، ونظرا لعدم امتلاك الحكومة للخبرة العملية الكافية المطلوبة وانتشار الفساد الاداري والبيروقراطية، فقد استنزفت موارد البلاد، ولهذه الاسباب ارتفعت الاصوات والاراء التى تنادى بتحويل الملكية العامة الي الخاصة فيما عرف بالخصخصة، وارتفع عدد الدول التى طبقت ذلك النظام من ١٤ دولة الي ٦٠ دولة بين عام ١٩٨٨ الي ١٩٩٥

وعلي ذات النهج بدات عمليات الخصخصة في العراق عام ١٩٨٧ – ١٩٩٤ وكان ذلك من خلال الالغاء أو الدمج أو البيع أو الإيجار

جدول رقم (١٣) تطور حصة القطاع العام نسبة للقطاع الخاص

السنة	القطاع العام %	القطاع الخاص %
١٩٨٠	٨٧,٨	١٦,٢
١٩٨٥	٧٦	٢٤
١٩٩٠	٤٦,٣	٥٣,٧

المصدر : مجلة كربلاء العلمية – المجلد السابع العدد الاول- انساني ٢٠٠٩

ويلاحظ بشكل واضح من ذلك الجدول رقم (١٣) انخفاض حصة القطاع العام من الناتج المحلي الاجمالي، هذا وقد زاد الانخفاض حدة بعد السنوات التى تلت ١٩٩٠ وذلك بسبب الظروف الخاصة بفرض الحصار بقرار مجلس الامن الصادر في ٦ اغسطس /آب برقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ ، وما ادى اليه ذلك من الاهتمام بالنشاط الخاص بنحو متزايد نتيجة الارتفاع الكبير في المستوى العام للاسعار وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين، والقوة الشرائية للنقد العراقي، وذلك مما ساهم في دعم القطاع الخاص الذي يعتمد علي الارباح اكثر من الاعتماد علي الرواتب الثابتة علي نحو ما هو معمول به في القطاع الحكومي، وترتب علي ذلك قيام الحكومة بتخفيض الانفاق العام بحوالى ٧٪ عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩، وتم تخفيض حجم العاملين بما يقرب ٥٠٪، وفضلا عم ذلك استمرار العجز بالموازنة العامة، وكانت اسهامات الايرادات العامة في تمويل الموازنة العامة في انخفاض مستمر طوال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٠، حيث بلغت ٢,٦٪ عام ١٩٨٠ لتصل الي ٢٣,٦ % عام ١٩٩٠، عندما قامت الدولة ببيع ممتلكات تابعة للقطاع العام واستخدام ايرادات

الخصخصة بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة، وانخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الذي بلغ ٦٨٣,٩ دينار عام ١٩٧٠ وارتفع الي ١١٩١ دينار عام ١٩٨٠، ثم انخفض الي حوالي ٦٨١ دينار عام ١٩٨٥، والي ١٥٣ دينار عام ١٩٩٣ [٨٨]

٢- **في ظل دستور عام ٢٠٠٥،** نصت المادة (٢٥) من الدستور الحالي " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، كما نصت المادة (٢٦) من الدستور الحالي " تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون "

ويلاحظ ان اعتماد الخصخصة كإحدى العمليات الاقتصادية من شأنها أن تؤدى الي تشجيع قطاع سوق الاوراق المالية والاستثمار فيه، إذ ان للخصخصة دور كبير في تنمية هذا السوق بسبب تداول اسهم الشركات التى تم خصخصتها عن طريق بيع أسهمها، كما ان هنالك إشارة الي جواز الخصخصة في المادة (٢٧) من الدستور نفسه عندما نصت (ثانياً – تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التى لايجوز فيها التنازل عن شئ من هذه الاموال) ولذلك نجد ان هذه المادة قد احالت للقانون وضع شروط يجب توافرها إذا ما اريد التصرف بأموال الدولة، وكذلك يجب علي القانون ان يبين الحدود التى يجوز فيها التنازل عن شئ من هذه الاموال، ويتضح من ذلك ان الدستور العراقي يجيز اعتماد آلية الخصخصة كإحدى الوسائل الاقتصادية التى يمكن من خلالها انعاش بعض مرافق الحياة الاقتصادية التى تجد الدولة ان القطاع الخاص سوف يكون اكثر فاعلية إذا ما أنيطت به مهمة استثمار او إدارة بعض المشروعات وفقاً للرؤي السياسية وفلسفة الدولة الاقتصادية [٨٩])، ونضيف الي ذلك ، والمادة (٨) ثالثاً من نظام بيع وايجارات عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لإغراض الإستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠، والتى تنص علي " المشارع الكهربائية والنفطية وغيرها الواقعة خارج حدود البلدية التى تنفذ بصيغة بناء، تشغيل، تملك (BOO) وبناء، وتشغيل، تحويل الي الجهة المستفيدة (BOT) ببدل ايجار قدره ٢٪ من بدل ايجارها السنوى المقدر من المقدر من قبل اللجان المشار اليها في المادة (٤) من النظام رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ .

الفـــــرع الثاني

تشريعات العراق بالمجال الاستثمـــاري

Iraq legislation in the investment field

لقد شهد العراق تحول في فلسفته الاقتصادية من الاشتراكية الي اقتصاد السوق تماشياً مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتحديدا في ظل ما تتمتع به العراق من موقع استراتيجي هام بين دول العالم فهو قريب من الاسواق العالمية ويطل علي الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الادني والعالم الغربي، كما ان العراق يرتبط بشبكة من الخطوط البرية والبحرية والجوية بما فيها سكك الحديد .

وبناءا علي ذلك فقد تركزت الاهداف الواردة بقانون الاستثمار المباشر رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦[٩٠] والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ [٩١], ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥ [٩٢] – علي تشجيع الاستثمار[٩٣]، وجلب الخبرات التقنية والعلمية ودعم تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتطويرها، ومنح الاعفاءات والامتيازات لهذه المشاريع علي نحو ما يتبين لاحقاً .

اولا : الهيئة الوطنية للإستثمار National Investment Commission

هى هيئة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء [٩٤]، وتقوم بتنفيذ الاهداف الواردة بقانون الاستثمار، والذي يسهم في تشجيع الاستثمار نظرا لما تتسم به العراق من موارد طبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها، فضلا عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي [٩٥].

ثانيا : مزايا وضمانات قانون الاستثمار

Investment law advantages and guarantees

يلاحظ انه قبل تناول مزايا وضمانات الاستثمار فان قانون الاستثمار قد شرع الاستثمار في كافة المجالات ما عدا الاستثمارات في انتاج واستخراج النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعي المصاريف والتأمين، وهذه المزايا كالاتي :

١- الاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع .

٢- زيادة سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الي ١٥سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من ٥٠٪ .

٣- توظيف عمال أجانب جنباً إلي جنب مع العمالة المحلية

٤- بحسب التعديل الجديد للقانون يتم اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية علي أن يتم إدخالها الي العراق خلال مراحل إنشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله وفق التصميم الاساسي للمشروع وكان ذلك يشكل عقبة امام المستوردين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد

٥- كما تضمن التعديل اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين، وكذا اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجارى من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعما مهما للمنتجات المحلية

٦- ضمان عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري بإستثناء ما يتم بامر قضائي بات

٧- يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولته أو اتفاقيات دولية متعددة الاطراف التى قد انظم العراق اليها . [٩٦]

وحديثا تتوافر المعلوماتية التى يستلزم وجودها في اطار الاهداف الاستثمارية، وذلك بخلاف الحال قديما وتحديدا ما قبل عام ٢٠٠٣، حيث كانت المعلوماتية حكراً علي اجهزة النظام السياسي ومرصودة للعمل الاستخباراتي والامني وممنوعة عن اجهزة الدولة الادارية وعن المواطن، ولذلك كانت العراق خارج الثقافة المعلوماتية، وبعيدا عن استخداماتها الواسعة في الادارة السياسية والاقتصادية والعلمية [٩٧].

والمعلوماتية هي مزيج من منظومتي الاتصال والحاسوب Information & Computing [٩٨] وهي لها ابعاد اقتصادية والاجتماعية هامة، حيث تنعكس علي مستوى الاداء الاقتصادي لمجتمع ما، ومدى قدرته التنافسية والتوجيه الاجتماعي السليم وتحديدا نحو الادوات والمجالات الاستثمارية الحديثة .

حيث تساهم المعلوماتية في بتخفيض النفقات العامة من خلال توفير برمجيات يمكن من خلالها استغلال المناطق المحلية وفي استغلال ثرواتها وامكاناتها الخاصة بها، مع التنفيذ الأمثل والجيد للامركزية .

ثالثا : دور مشاريع BOT في تنفيذ التوصيات الائتمانية

BOT projects in implementing credit recommendations

يخلو التنظيم التشريعي للنظام التجاري والاستثماري في العراق من يبين المقصود بعقد البوت، اذ اقتصر بالنص علي جواز الاستعانة بهذه الصيغ في النشاط الاستثماري[٩٩]، ويكاد يكون ذلك هو المعمول به علي مستوى اغلب التشرعات والتى لم تنص علي تعريف محدد لعقد البوت، الامر الذي دفع المنظمات الدولية لوضع تعريفات لهذه العقود والتى تدور في غالبها حول ذات المعني (Build، Operate,Transfer)، وتمثل هذه العقود صورا حديثة ومستحدثة من العقود الادارية تستهدف القيام بمشاريع ضخمة يعهد بها الي احدى الشركات للقيام بانشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها الخاص مدة من الزمن علي ان تلتزم بنقل ملكيتها الي الطرف الاخر سواء كانت الدولة او شخصا معنويا او حقيقياً، كما عرف بانه عبارة عن قيام الدولة بإسناد وتأسيس احد المرافق العامة لاحد شركات القطاع الخاص بناءاً علي اتفاق بينهما علي ان يحصل الاخير علي امتياز ادارة وتشغيل هذه المرفق فترة زمنية تكفي لاسترداد أصل التمويل، مع الالتزام بنقل اصول ملكية المشروع للدولة وفق الشروط المتفق عليها في العقد .

الخاتمة

Conclusion

اولا : النتائج The Results

توصل الباحث من خلال بحثه إلى العديد من النتائج أهمها:

١- إن مشكلة الديون الخارجية ليست قاصرة على العراق او الدول العربية بل هي مشكلة عالمية ولاسيما الدول النامية، وازدادت حدتها وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، فقد بلغت حدا خطيرا في كثير من الدول الاسلامية بحيث اصبحت عاجزة عن تسديد ديونها ونتيجة ذلك تراكيب عليها وتطوت المشكل كبير ومن ثم فان تفاقمها دفع هذه الدول إلى اللجوء يتطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، الأمر الذي جعلها تحت ضغط الدول الدائنة وتدخل المنظمات الدولية في شوؤنها الداخلية وسيادتها.

٢- ان العراق قد مضي قدما في اتخاذ العديد من الاجراءات والتشريعات لاصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور وبما يتناسب مع مواردها الطبيعية، وذلك من خلال التشريعات الاقتصادية والمالية السارية

٣- هناك جانب من بعض اجراءات وتشريعات حكومات دولة العراق تنص علي التنوع الاقتصادى بديلا عن الاعتماد علي الموارد النفطية الناضبة

ثانيا: التوصيات The recommendations

تأكيدًا على ضرورة النظر لمشكلة الديون الخارجية على أنها تمس النظام الاقتصادي العالمي بأسره فإن الباحث يضع مجموعة من التوجيهات والتوصيات التي يأمل من صانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص أخذها بعين الاعتبار من أجل وضع المشكلة في إطارها الصحيح بهدف دفع المسيرة التنموية في البلاد النامية والوصول لاقتصاديات متقدمة تعتمد على نفسها في تنميتها الاقتصادية المنشودة.

اولا :علي صعيد جمهورية العراق

١- ان علي العراق المضي قدما في اتخاذ العديد من الاجراءات والتشريعات لاصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور وبما يتناسب مع مواردها الطبيعية

٢- ضرورة العمل من جانب حكومات دولة العراق علي التنوع الاقتصادى بديلا عن الاعتماد علي الموارد النفطية الناضبة

ثانيا : على صعيد الدول النامية

١- التأكيد على أن القروض الخارجية كأسلوب من أساليب هو أسلوب مكمل للموارد المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية وليس بديلًا عنها كما كان عليه الأمر في العقود الماضية، حيث ركنت حكومات الدول النامية لهذا الأسلوب التمويلي مما أدى لتقاعس حكومات هذه الدول في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وتحويله إلى فائض فعلي.

٢- النظر لقضية الاقتراض الخارجي على أنها قضية قومية في المقام الأول بحيث تهم شعوب وحكومات الدول النامية قاطبة، وكي يتحقق ذلك لا بد وأن تتبنى هذا الأمر قيادات سياسية وحزبية ورموز دينية حتى تكون قدوة ومثلًا للآخرين ويغدو الأمر كله مفخرة لا مهانة.

٣- عدم المبالغة في الاهتمام بإعادة جدولة القروض الخارجية لأن الجدولة ليست بالحل الناجح للمشكلة وإنما هي تأجيل ليوم الحساب، بل وتؤدي لتفاقم المشكلة من جهة وإعطاء المنظمات الدولية والدول الدائنة حرية التدخل في شئون الدول المدينة لإدارة شئون هذه الدول في سبيل الحصول على مستحقاتها مما يعرض الدول النامية لأبلغ الهنات. هذا فضلًا عن أن الوفود التي تذهب للتفاوض تفتقر إلى قاعدة جديدة للبيانات مما يجعلها في وضع ضعيف أمام لجان الدول الدائنة وهو ما يؤخر إتمام المفاوضات من جهة ويرتب آثار مالية تضر بمصالح البلاد النامية.

ثالثا : على مستوى الدول العربية

١- تدعيم استراتيجية الاعتماد على الذات باعتبارها من أهم الطرق الموصلة لاقتصاد قوي قادر على السير بناء على قدرته الذاتية، وذلك من خلال توفير شروط هذه الاستراتيجية ومراعاة ضوابطها، ويأتي في مقدمة هذه الشروط العمل على أن يكون الادخار المحلي أعلى من الاستثمار المطلوب مع مراعاة أن وصول الدول العربية لهذه المرحلة يجب أن يبنى على رؤية واضحة وموضوعية لفجوة الموارد المحلية والعمل على تضييقها بشكل تدريجي مخطط.

٢- تدعيم العمل العربي المشترك بما يستلزم من تنسيق الخطط الاقتصادية للبلاد العربية وإعداد جيد في دراسة المشروعات العربية المشتركة وتوفير ضمانات نجاح هذه المشروعات من فنون إنتاجية وعمالة مدربة ومواد خام وإدارة رشيدة. وضرورة أن تكون المشاركة في هذه المشروعات من خلال المشاركة المباشرة لرأس المال العام والخاص وليس من خلال القروض، مع مراعاة توجيه هذه المشروعات إلى مجالات استثمارية مهمة تسهم في التخفيف من مشكلة القروض الخارجية لهذه الدول.

الهوامش

End Notes

[١] دراسة بعنوان " اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي " تغريد داود سلمان داود , مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (٤) المجلد (٢٤) ٢٠١٦ , ص ١٠٣٦

[٢] بيان صحفي صادر عن الصندوق برقم ٢٠١٦/٣٢١

[٣] تبلورت فكرة انشاء صندوق الدولي , والبنك الدولي في مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الامريكية في يوليو ١٩٤٤ , وهناك اطار من التعاون بين الصندوق والبنك , ويوفر البنك الدعم الفنى والمالي لمساعدة البلدان الاعضاء علي اصلاح قطاعات معينة او تنفيذ مشروعات محددة , مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الامراض وحماية البيئة , ويتم التعاون بين الصندوق والبنك بصورة منتظمة , وفي عام ١٩٨٩, تم تحديد شروط التعاون بينهما في اتفاقية ابرمت لضمان التعاون الفعال في مجال المسؤولية المشتركة , ومنها التنسيق عالي المستوى اثناء الإجتماعات السنوية التى يعقدها مجلسا محافظتى الصندوق , ومشاورات الادارة العليا بين مدير عام الصندوق ورئيس البنك الدولي , وثالثا مجال التعاون بين خبراء المؤسستين علي التعاون في الجالات المشتركة المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسات الاقتصادية , للمزيد انظر / صحيفة وقائع الصادرة في ٢٣ مارس ٢٠١٦ " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

[٤] محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية، مرجع سابق، ص٣٤.

[٥] كريمة محمد الزكي , اثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية , ٢٠٠٤ ' ص ٤٣

[٦] علي صعيد اخر فقد انشأ صندوق النقد العربي عام ١٩٦٤ لتسوية المدفوعات بين الدول العربية , ويهدف الي

- معالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعات الاعضاء ,
- تحقيق استقرار في أسعار الصرف العملات العربية وقابلية التحويل فيما بينهما , تطوير الاسواق المالية العربية وانواع القروض بصندوق النقد العربي :
- القرض التلقائي : يبلغ هذا القرض ٧٥٪ من حصة العضو في رأس مال الصندوق ولفترة قرض ٣ سنوات
- القرض العادى : ويقدم هذا القرض عندما لا يكفي القرض التلقائي سد حاجة العجز في ميزان المدفوعات , وقيمة هذا القرض ٢٢٥٪ من حصة العضو في الصندوق
- القرض الممتد : ويقدم عندما تواجه الدولة العضو عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل اقتصادي هيكلي , ويشترط هذا القرض تنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي لمدة سنتين علي الاقل وقيمة هذا القرض لا تتجاوز ٢٢٥٪ من حجم حصة العضو
- التسهيل التعويضي : وهو مخصص في حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات ناجم عن هبوط حاد في صادرات السلع والخدمات , للمزيد / موقع صندوق النقد العربي – انشطة مالية – الاقراض " انواع القروض والتسهيلات " www.amf.org

[٧] للمزيد صحيفة وقائع , الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

[٨] كريمة محمد الزكي , اثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية , مرجع سابق ص ٤٠

[٩] نشات على عبد العال , الاستثمار والترابط الاقتصادى الدولى , دار الفكر الجامعى , ٢٠١٦, ص ١٣٥

[١٠] لنظر / محمد علي الجاسم , القواعد الاساسية – الاقتصاد الدولي , الكتاب الثاني , دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغدا د , ص ١٤٦

[١١] دارام جاى , صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب , ترجمة مبارك على عثمان , تقديم رمزى زكى , الناشر مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب ١٩٩٣٠

[١٢] جابر فهمى عمران , منظمة التجارة العالمية نظامها القانونى ودورها فى تطبيق اتفاقات التجارة العالمية , دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية , مرجع سابق

[١٣] للمزيد صحيفة وقائع , الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

[١٤] المصدر / صحيفة وقائع , الصادرة ١٤ نوفمبر ٢٠١٤ , والصادرة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ " حصص عضوية الصندوق " , ولقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦ استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ الشروط المطلوبة زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص , , ونتيجة لذلك , تزداد حصة كل البلدان الاعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا بحيث تصل الزيادة المجمعة الي ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٩ مليار دولار امريكي) صعودا من حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة (حوالي ٣٢٩ مليار دولار) موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

[١٥] غير ان الموارد المتاحة يمكن ان تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية , كما انه في ١٥ ديسمبر ٢٠١٠ , استكمل مجلس المحافظين المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص (حيث سبقها اصلاحات عام ٢٠٠٨) التى شملت مجموعة من الاصلاحات بعيدة الاثر في نظام الحصص والحوكمة , وأدت هذه الاصلاحات التى اصبحت سارية المفعول في ٢٦ يناير ٢٠١٦ , الي زيادة غير مسبوقة في مجموع الحصص بنسبة ١٠٠٪ وتعديل كبير في انصبة الاعضاء منها , و قد عززت هذه الاصلاحات تمثيل اقتصاديات بلدان الاسواق الصاعدة , من خلال زيادة مخصصة في حصص ٥٤ بلدا عضو , كم عززت صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الاصولا الاساسية بما يقرب من ثلاثة اضعاف , للمزيد انظر / صحيفة وقائع , الصادرة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ " حصص عضوية الصندوق " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org , مرجع سابق

[١٦] كلمة نفط تعنى كحيل او قطران او الزيت الخام وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال , اسود يميل الى الاخضرار ويوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية , ويتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات , ويتحدد بناءا عليها درجة نقاوته , ويطلق عليه البترول , ,و كلمة نفط لغويا تعنى تجمع فيه ماء , وفى مجال الطاقة يعنى زيت معدنى يوجد فى الابار , **المصدر:** المعجم الوجيز

وهناك اسواق لتقييم اسعار البترول عالميا وهى عبارة عن الاسواق الفورية والاسواق الآجلة وتوجد خامات مرجعية باختلاف كثافة البترول ودرجة نقاوته ومنها خام برنت في اوروبا , وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الامريكية , ودبي في اسيا , وغيرها , وبورصة لندن للمعادن (خام الالمونيوم والنحاس والحديد والنيكل٠٠٠٠) ونظرا لان الغاز الطبيعي يكون مصاحب للنفط فقد يقصد بكلمة النفط البترول والغاز الطبيعي

معا , المصدر : هشام حريز , دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة , مكتبة الوفاء القانونية , ٢٠١٤.

[١٧] انظر /حسين عبد الله , اقتصاديات الطاقة فى مصر , وزارة البحث العلمى , اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا , ١٩٩٢ ص١

[١٨] المصدر / اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات , صندوق النقد الدولي , ٢٠١٣ , ص ٥

[١٩] الصناعات كثيفة الطاقة : هي الصناعات المستهلكة للطاقة بكافة انواعها بقدر يتميز بالكثافة لكل وحدة انتاجية , وهي من القطاعات الصناعية الثقيلة ذات الحجم الكبير , حيث تاتي علي رأس الصناعات التحويلية التى تسعي الدول النامية لتحقيق معدلات نمو من خلال انشاء العديد من تلك الصناعات , رغم استهلاكها لمعدلات مرتفعة من الطاقة , للمزيد انظر / ليلي فوزى احمد جعفر , دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية " دراسة تطبيقية مقارنة " , الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية , القاهرة ٢٠١٩ ص ٨٢

[٢٠] الطاقة المتجدة: هي التى تكون مصادرها من الطبيعة الكونية وتستمر في انتاجها بدوام هذه الطبيعة

[٢١] للمزيد انظر / محمد عبد المجيد حسون , ستراتيجية صراع القوي الكبري في الوطن العربي , الناشر دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٢ , ص ٢١٩

[٢٢] قد تكلف الحكومة مرفقا عاما بتحديد سعر بيع اقل من تكلفة الانتاج (دعم), ثم يتم تحويل مبالغ تلك التكلفة من الميزانية العامة , المصدر البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

[٢٣] دعم الطاقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا – دروس مستفادة للاصلاح مارس ٢٠١٤ , صندوق النقد الدولي

[٢٤] اوابك منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط , انشات عام ١٩٦٨ , عدد اعضاؤها ١١ دولة وهم الكويت , البحرين , قطر , العراق , السعودية , الامارات العربية , مصر , الجزائر , ليبيا , تونس , سوريا

اوبك : هى منظمة حكومية دولية دائمة , انشات عام ١٩٦٠ , وتضم دول عربية ودول غير عربية و اعضاؤها ١٣ عضو ,وهم ايران , العراق , ليبيا , الامارات , الكويت , السعودية , فنزويلا , قطر , اندونسيا (علقت عضويتها ثم تم عودتها ديسمبر ٢٠١٥) , الجزائر , نيجيريا , الاكوادور , انجولا (عودة الجابون عام ٢٠١٦ وللمزيد من التفاصيل حول تشكيل اوبك وتكوينها وسياساتها الاحتكارية في تحديد الانتاج والاسعار وعلاقتها بشركت الانتاج العالمية انظر موقع صندوق النقد العربي , WWW.amf,org

[٢٥] لقد صدرعن صندوق النقدى الدولى توصيات بشان ضرورات تخفيض الدعم بالنسبة للاقتصاد السعودى والاماراتى وتم بدء العمل بها الى حدا ما فى تلك الاقتصاديات, وخاصة بعد ان صدرت العديد من الشكاوى من الاتحاد الاوروبي بشان رخص المنتجات البتروكيماوية الصادرة عن دول الخليج نتيجة دعم الطاقة ومما اضر بمنتجات الشركات البتروكيماوية لدول الاتحاد الاوروبى المصدر انظر د/ صباح نعوش , دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ٢٠٠٩

[٢٦] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) سياسات دعم الطاقة فى الدول الاعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية , ابريل ٢٠١٥

[٢٧] وتتمثل هذه الحالة في الموازنة العامة المصرية , وذلك قبيل اتباع التصنيف الدولي للموازنة العامة المعمول به بالدليل الاحصائي لصندوق النقد الدولي المتعلق بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ GFSM 2001 , , واصداراته الحديثة عام ٢٠١٤ , والمتضمنة للعديد من إرشادات تقييم الجودة , والتى تحقق المزيد من الشفافية للمزيد / انظر , دليل احصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ , صندوق النقد الدولي , ٢٠١٤ , طبعة معدلة من دليل احصاءات مالية الحكومة الطبعة الاولي عام ١٩٨٦ , رقم الطبعة العربية ٩- ٤١١ -٦ ٠٩٨٥١- ISBN 1

[٢٨] انظر / تقرير اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات , صندوق النقد الدولي , مرجع سابق ص ٧,٨

[٢٩] انظر / تقرير" دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات " صندوق النقد الدولي , مرجع سابق ص ٨

[٣٠] للمزيد من التفاصيل , تقرير " إصلاح الدعم علي أسعار الطاقة : المسار المستقبلي " صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣ ص ١ , ٢

[٣١] نادي باريس : هو مجموعة من البلدان , كان اجتماعها للمرة الاولي لمناقشة ديون الارجنتين عام ١٩٥٦ في مدينة باريس والتى اخذ عنها اسمها منذ ذلك الحين , والتى تمثل غالبية الدولة الدائنة عالميا , بلغ عدد البلدان المدينة لاعضاء النادى اكثر من ٧٨ دولة وتلتقي فيه للمباحثات والتشاور فيما بينها بشان موقف الديون الخارجية للدولة المدينة وامكانية اعادة الجدولة وبما يضمن حقوق كلا الطرفين , وذلك لتمكين البلدان العاجزة عن التسديد من اداء ديونها في اجال لاحقة بدلا من التوقف النهائي عن السداد , وبالتالي اعطاء البلدان المدينة فترة تأجيل لترتيب اوضاعها المالية والتجارية , وقد تولدت فكرة النادى من المحادثات التى عقدت في باريس عام ١٩٥٦ لنقاش الازمة بين الارجنتين ودائنيها , وقد قننت مبادؤه واجراءته في نهاية السبعينات من القرن العشرين اعضاؤه (النمسا , استراليا , بلجيكا , كندا, الدنمارك , فنلندا , فرنسا , المانيا , ايرلندا , ايطاليا , اليابان , النرويج , روسيا , اسبانيا , السويد , سويسرا , هولندا , بريطانيا , الولايات المتحدة الامريكية) ولقد ابرمت البلدان الدائنة الاعضاء في نادى بريس منذ عام ١٩٥٦ ما يزيد عن ٣٨٦ اتفاقية تتعلق ب (٨٠) دولة مدينة في افريقيا واسيا , امريكا الجنوبية , اوروبا , بلغ مجموع الديون المشمولة بهذه الاتفاقيات ومنذ عام ١٩٨٣ ما يقرب من ٤٦٨ مليار دولار , ولكون النادى مجموعة غير رسمية فانه لايملك اية قوانين تشريعية مما جعل البلدان الدائنة الاعضاء فيه تمتلك مرونة كبيرة في مواجهة المواقف الخاصة لكل بلد مدين .

[٣٢] سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، مرجع سابق، ص١٢

[٣٣] المصدر / دراسة بعنوان " المؤسسات المالية الدولية السائدة (نادى باريس , نادى لندن) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بابل www.Uobablyon.edu.iq

[٣٤] لم يكن موضوع ديون دول العالم الثالث ذات أهمية كبيرة فيما بعد الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وذلك لسببين اوهما مشروع مارشال لاعادة اعمار البلدان المتضررة من اثار تلك الحرب والذي ادي اتنتهاش الحركة الصناعية والتجارية عالميا, وثانيهما سعي دول المحور الجديد الي والتى مثلت القطبيين الجديدين وهما (الولايات المتحدة الامريكية , الاتحاد السوفيتى انذاك) الي اجتذاب الدول الاخري اليها ومساعدتها ماليا وعسكريا انظر دراسة بعنوان " مديونية العراق الخارجية – الواقع والافاق " أيسر ياسين الغريري , علي عبدالله الشيخ

, جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد – مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ٤ العدد ١٠ / ٢٠٠٨ ص ٨٥

[٣٥])إدواردو ويسنر: الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون في أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية، العدد الأول مارس/ آذار ١٩٨٥، ص٢٤.

[٣٦] راجع المصدر السابق

[٣٧] موقع نادى باريس www.clubdeparis.org

[38] G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

[٣٩] رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٤٠] راجع / قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ / ١٩٩٠ , وفى ضوء ذلك اقر وزير خارجية العراق السابق د/ مهدى الحافظ في محاضرة له عقدت في دبي خلال شهر ايلول / سبتمبر ٢٠٠٣ جملة التزامات العراق الخارجية ب (٤٥٠) مليار دولار موزعة علي ٣٥٠ مليار دولار تعويضات من جراء حربي الخليج الاولي والثانية , و١٣٠ مليار دولار الدين الخارجي منها فوائد بقيمة ٤٧ مليار دولار انظر دراسة سابقة " مديونية العراق الخارجية ٠ الواقع والآفاق " ايسر ياسين الغريري واخر ص ٨٩

[41]London Club Coordinating Group (LCCG) : "Iraq total external debt " presentation at Dubai 2004 slide 5

ومجموعة نادى لندن التنسيقية هي مجموعة غير رسمية من الدائنين من القطاع الخاص علي الساحة الدولية , ويتشابه مع نادى باريس للقروض العامة , وعقد الاجتماع الاول لنادى لندن عام ١٩٧٦ استجابة لمشاكل سداد ديون زائريه

[٤٢] انظر / عبد الرحمن المشهداني : المديونية الخارجية ٠ جدولة الديون ودورها في اعادة اعمار العراق , وقائع طاولة المائدة المستديرة في كردستان , جريدة المدى العراقية العدد ٤٤١ لعام ٢٠٠٥

[٤٣] انظر موقع سابق نادى باريس

[44] world Bank " world debt table "1995.vol 1and 11 Washington D C various pages

[45] ." Iraq : statistical appendix, IMF country report , no 07/294, August 2007,p12,www.imf.org

[٤٦] المصدر : "استراتيجية العراق ٢٠٠٦ " كمال البصري , ورقة مقدمة للمناقشة في مجلس النواب العراقي , نيسان ٢٠٠٦ ص١٦

[٤٧] سبق الاشارة الي تلك القرارات عند تناول تعويضات حرب الكويت

[٤٨] انظر / وقع نادى باريس , www.clubdeparis.org وراجع ايضاً , www.diplomatie.gouv.fr

[٤٩] وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدود من نفطه ليستفيد منى عائداته شراء الاحتياجات الانسانية لشعبه تحت اشراف الامم المتحدة (السماح للعراق ببيع ما تصل قيمته الي ملياري من النفط لكل فترة مدتها ١٨٠ يوم , ثم كان عام ١٩٩٨ ان اقر مجلس الامن زيادة الحد الاقصي البالغ ملياري دولار من مبيعات النفط

الي ٥,٢٦٢ مليار دولار , ثم جاء قرار مجلس الامن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٩٩ لينص علي السماح باي كمية من النفط , يمكن للعراق تصديرها في اطار البرنامج وبما يسمح بان ينتقل البرنامج من التركيز علي توفير الغذاء والدواء , الي اصلاح الهياكل الاساسية بما فيها الصناعة النفطية , ثم صدر قرار مجلس الامن رقم ١٩٥٨ لعام ٢٠١٠ الخاص بخروج العراق من طائلة الفصل السابع , بعد التزامه بانهاء متعلقات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء , ولم يتبقي سوي استكمال ملف التعويضات مع دولة الكويت , المصد ر : موقع اخبار الامم المتحدة ومنها " شحن مواد انسانية للعراق بنحو مليون دولار تحت برنامج النفط مقابل الغذاء " عام ٢٠٠٣ www.news.un.org, وانظر ايضا / موقع منظمة الفاو , المؤتمر العام – الدورة الثانية والثلاثون , ٢٠٠٣ , تقري المراجع الخارجي عن الكشوفات المالية لمنظمة الاغذية والزراعة عن الفترة المالية ا يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠ حتى ٣١ ديسمبر / كانون الاول ٢٠٠١ " تنفيذ النفط مقابل الغذاء , www.fao.org

[٥٠] انظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩

[٥١] لمزيد من التفاصيل / انظر مجلة جامعة كربلاء العلمية – المجلد السابع – العدد الاول / انساني / ٢٠٠٩

[٥٢] موقع البنك الدولي , بوابة المعلومات , **www.data.albankaldawli.org** , وفي ذات المعني دراسة "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا , خوشي عثمان عبد اللطيف , مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية / جامعة بابل , كانون اول /٢٠١٦ العدد ٣٠ , ص ٢٠٠٥

[٥٣] لجنة تعويضات الامم المتحدة (uncc) UNITED NATION COMPENSATION COMMISSIon يمكن مراجعتها علي www.news.un.org

[٥٤] الامم المتحدة – حقوق الانسان , مكتب المفوض السامي – المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان العراقي www.ohchr.org

[٥٥] صندوق التقد الدولي , دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العامة , آفاق الاقتصاد العالمي , " التحديات امام النمو المطرد اكتوبر "٢٠١٨ " ص ٤

[٥٦] اخبار الامم المتحدة , www.news.un.org

[٥٧] دراسة بعنوان "الموازنة الفيدرالية للعراق – الاتجاهات ومعدلات النموللانفاق والايرادات الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ " محمد خالد المهايني , حسن عبد الكريم سلوم , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد الثامن والستون ٢٠٠٨ , ص ٣

[٥٨] مجلة قضايا سياسية تصدر عن كلية العلوم السياسية – العدد ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ جامعة النهرين – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – issssn2070- 9250 - اثر المتغيرات الاقليمية علي الاوضاع الداخلية العراقية (ايران – سوريا) انموذجا – هشام خضير مطلك , ص ٢٣٨ – ٢٣٩

[٥٩] للمزيد من التفاصيل / ليلي فوزي احمد , دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية , دراسة تطبيقية مقارنة , الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية , القاهرة , ٢٠١٨ ص ٧

[٦٠] عبد الخالق عبدالله , الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج العربي , مجلة المستقبل العربي , العدد , (٢٩٩) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٤/١ ص ١٩

[٦١] وزارة المالية , العراق - تقريردائرة الموازنة ٢٠٠٩ , ص ٥

[٦٢] دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – " مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان " – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى , مايو ٢٠١٨ مرجع سابق ص ٢

[٦٣] احصاء الجهاز المركزى للاحصاء التابع لوزارة التخطيط عن عام ٢٠١٧ www.cosit.gov.iq , وزارة النفط العراقية www.oil.gov.iq

[٦٤] طاهر موسي عبد , زهير جواد الفتال , اقتصاديات المالية العامة – كتاب منهجي للصفوف الثالثة في كليات الادارة والاقتصاد , مطبعة جامعة بغدا ١٩٨٥ , ص ١٦٦

[٦٥] وزارة المالية العراقية , الدائرة الاقتصادية – سبل تنمية مصادر الايرادات في العراق ٢٠٠٩ , ص١١

[٦٦] دراسة بعنوان " اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " , همسة قصي عبداللطيف , عمر عدنان خماس , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامهة , العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧ ص ١١

[٦٧] انظر / الجهاز المركزى للاحصاء , وزارة التخطيط , المؤشرات الرئيسية , وموقع بيانات جمهورية العراق الخاص بالجهاز المركزى للاحصاء , وانظر كذلك دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧ , مرجع سابق ص ٦

[٦٨] عجز الموازنة العامة ورؤي وسياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة ٢٠٠٣, ٢٠١٢ , سالم عبد الحسين سالم , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ١٨ , العدد ٦٨ , ص ٣٠٨

[٦٩] موقع الهيئة العامة للضرائب www.iraqtax.org

[70] Jean Dubege, La psychologie sociale de l'impôt dans la France d'aujoudhui (Paris 1961).

[٧١] نشر في جريدة الوقائع العراقية ع (٣٦٧٠) في ١٩٩٧/٥/١٩

[٧٢] تم نشر التعليمات في الوقائع العراقية العدد ٤٣٦٣ في ٢٠١٥/٥/٤

[٧٣] نشرت هذه التعليمات في جريدة الوقائع العراقية ع (٣٦٨١) في ١٩٩٧/٨/٤

[٧٤] انظر المواد (٢,٣,٧) من التعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٧

[٧٥] وفقا لتعليمات تنفيذ الموازنات التخطيطية للقطاع العام لسنة ٢٠١٩ , تسري احكام التعليمات المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ المعدلة بالتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ علي الخدمة المقدمة في المطاعم والفنادق كافة استناداً لاحكام المادة (١٨- اولا) من قانون الموازنة الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٩ علي ان تشمل ابتداءا المرافق المصنفة من قبل هيئة السياحة وكذلك المرافق الاخري المتميزة وغير المصنفة بهدف توفير قاعدة مقبولة بهذه الضريبة حديثة التطبيق وبما يسهل بتمكين الهيئة العامة للضرائب من السيطرة الفعالة علي تطبيقها , كما تسهم في مراعاة الفئات محدودة الدخل .

[٧٦] في نظرة تاريخية للضريبة الكمركية يتبين :

- إن العراق وبوصفها أحدي دول الخلافة العثمانية , تقوم بفرض رسم إستيراد قيمى بنسبة ٥٪ , أما رسوم التصدير فقد كانت تفرض بسعر ١٢٪ من قيمة البضائع , وفي سنة ١٨٦١ استطاعت الدولة العثمانية أن تعدل معاهداتها التجارية بما يسمح لها بزيادة رسم الإستيراد وخفض رسوم التصدير , حيث رفع الأول من ٥٪ إلي ٨٪ وتمتخفيض رسوم التصدير إلي ٨٪ مع تخفيضه سنوياً بنسبة ١٪, وكانت الضريبة الكمركية تفرض علي سلع الترانزيت بين ولايات الدولة العثمانية

- يُعد صدور بيان التعريفة الكمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩ هو أول بداية الأخذ بالضريبة الكمركية النوعية بالعراق حدد رسم الإستيراد بنسبة ١١٪ من قيمة البضاعة وهو سعر موحد كان يسري علي جميع السلع =ماعدا المشروبات الروحية والتبوغ والعطور التى أخضعت لرسوم نوعية عالية , وتحدد سعر الصادر الكمركي ب ١٪ واما رسم الترانزيت فقد كان ١,٥٪
- في عام ١٩٣٣ صدر قانون التعريفة الكمركية رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٣الملغي , فارضاً رسوم قيمية تتراوح بين ٨٪ و١٠٠٪ علي ٦٨٠ سلعة , ورسوماً نوعية علي ٢٧٥سلعة يتراوح سعرها بين ٨٪ و ٣٠٠٪ كما تقرر إعفاء ١٣٧ سلعة مختلفة اخري , أما رسم التصدير فكان (٥٪) وكان ذلك القانون يهدف إلي حماية الصناعة والزراعة المحلية , وثانياً تحقيق الغرض المالي
- صدر قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل و وتراجع الهدف المالي بعض الشئ لصالح اهداف التنمية الإقتصادية وتقررت إعفاء ات وتخفيضات هامة في رسوم الإستيراد وتزامن ذلك مع تحسن الميزان التجاري لصالح العراق لزيادة ايرادات البترول , واخذت الحكومة إتباع سياسة تجارية تحررية ومنها تخفيض رسوم الإستيراد لتشجيع الإستيراد , تم العمل به إلي أن ألغي العمل به بصدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته

[٧٧] نشر في الوقائع العراقية – العدد ٤١٧٠ (ج١) في ٢٠١٠/١٢/٦

[٧٨] البضاعة : هي كل مادة او منتج طبيعي او حيواني او زراعي او صناعي , ف ١٣ من المادة (١) من قانون الجمارك العراقي النافذ

[٧٩] للاطلاع / مادة ١/ حادي عشر من قانون الجمارك رقم ٢٠١٠/٢٢

[٨٠] راجع / نص المادة (٢٤٥) من قانون الكمارك العراقي النافذ

[٨١] انظر / يامن خالد يسوف , واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية , الهيئة العامة للكتاب , ٢٠١٠ , ص ١٥٣ , وفي ذات المعني انظر / سيار الجميل , العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط , مفاهيم عصر قادم , مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق , بدون سنة نشر , ص ١٥٢

[٨٢] Privatizationوهي اسم مشتق من الصفة privat , وتعني خاص

[٨٣] انظر مجلة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الرابع انساني كانون الاول ٢٠٠٧ , ص ٥٨

[٨٤] انظر / محمد محمود الامام , محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي , بيروت ١٩٩٠ ص ١٠٣ (حيث تمت الاشارة الي ان مجمع اللغة العربية قد استخدم كلمة خصخصة

[٨٥] نصت المادة (١٧) من القانون المدني العراقي " ١ - تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة او الاشخاص المعنوية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضي القانون ٢- وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها او الحجز عليها او تملكها بالتقادم " , كما تنص المادة (٨٧) من القانون المدني المصري

[٨٦] انظر /كارل ماركس , راس المال – نقد الاقتصاد السياسي , ترجمة , محمد عيتاني , الناشر مكتبة المعارف بيروت بدون سنة , الجزء ٥-٦ ص ١٠٧٤

[٨٧] لا يمنع ذلك من وجود بعض المنشأت الخاصة ولو بشكل محدود كانت موجودة في هذه الفترة من اجل دعم المصادر الايرادية للدولة , كالمعامل الصغيرة المملوكة للافراد والفنادق , وقد كان هذا نهج الدولة منذ اعقاب

ثورة تموز عام ١٩٥٨ الذي اطاح بنظام الحكم الملكي الفترة (١٩٢١- ١٩٥٨) رغم ازديدا دور الدولة في الاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٥٨ لكن ذلك لايعني ان الدولة اغفلت القطاع الخاص بل العكس فقد استمرت بدعم وتشجيع القطاع الخاص ودليل ذلك صدور قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ والذي اعتبر رعايا البلدان العربية كالعراقيين من ناحية نسبة عدد العمال المستخدمة , ورؤوس الاموال العربية كما لوكانت عراقية , ولذلك ظل القطاع الخاص مهيمناً علي النشاط الانتاجي , وبلغت مساهمته الانتاجية عام ١٩٦٠ حوالي ٨١,٤ % من الناتج المحلي الاجمالي , و ٧٠,٦٪ من الناتج الصافي غير النفطي , اما القطاع العام فلم تتجاوز نسبته ١٩,٦ % , ٢٩,٤ % هذه الفترة , للمزيد انظر دراسة بعنوان " قوانين التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ في العراق – دراسة تاريخية اقتصادية " المجلد ١٧ – العدد ٢ , شباط ٢٠١٠ مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , العراق ص٤

[٨٨] المصدر : زاد احمد سعدون, دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادى لمجموعة من النامية , مع اشارة خاصة لنتيجة المواد للمدة من (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) تحليل وقياس , رسالة دكتوراة مقدمة الي كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد ٢٠٠٧ ص ١٤١

[٨٩] انظر / دراسة " الاساس القانوني للخصخصة في ضوء التشريع العراقي " دراسة مقارنة , مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الرابع الانساني كانون الاول ٢٠٠٧ ص ٦٤

[٩٠] يبلغ الحد الادني لرأس مال المشروع المشمول بأحكام هذا القانون (٢٥٠٠٠٠) دولار (مائتان وخمسون الف دولار امريكي) أو ما يعادلهل بالدينار العراقي

[٩١] اهم التعديلات بالتعديل الاول لقانون الاستثمار :

- السماح لغير العراقيين بتملك الاراضي لاغراض مشاريع الاسكان حصرا
- شمول الشراكات الاستراتيجية مع الشركات العامة المملوكة للدولة بمزايا قانون الاستثمار
- منح هيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة في اقليم , الشخصية المعنوية لتمكينها من اداء مهامها بصورة اكثر فاعلية
- جمع واحصاء الاراضي العائدة ملكيتها للدولة وحصرها تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض تخصيصها للمشاريع الاستثمارية

[٩٢] اهم التعديلات بالتعديل الثاني لقانون الاستثمار :

- منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة علي اجازة استثمار لمدة (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل .....
- استثني التعديل الجديد الاراضي والعقارات التى تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات التى قد تشكل عقبة امام الاستثمار كقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ , قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ .....

[٩٣] ينظم الاستثمار في اقليم كردستان بموجب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في الاقليم

[٩٤] دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧ , الهيئة الوطنية للاستثمار NIC , National Investment Commission

[٩٥] إبراهيم يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، مرجع سابق، ص٤١٢.

[٩٦] دليل المستثمر العراقي ٢٠١٨ , المرجع السابق ص ٣

[٩٧] حيث انه قبل عام ٢٠٠٣ , كان استعمال الهاتف النقال ممنوعا , ويوجد حظر للدخول الي الانترنت ويمنع استخدام الهوائيات الخاصة استقبال الفضائيات العالمية , ولايوجد مركز للمعلومات , المصدر / مجلة قضايا سياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العددان ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ – المعلوماتية واثرها علي المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية , آزار ناجي الحساني , ص ١٨٧ , ١٨٩

[٩٨] المعلوماتية هي هي نتاج الفكر الانساني وما نتج عنه من تطور تكنولوجي تشابك مع السلوك الفردي والمجتمعي وتحديدا بالدول المتطورة بشكل خاص والعالم اجمع , ونتج عن ذلك مصطلح المجتمع المعلوماتي , ومجتمع الحاسوب , ومجتمع ما بعد الصناعة , ومجتمع ما بعد الحداثة , ومجتمع اقتصاد المعرفة , والمجتمع الرقمي الذي يؤدى لتحقيق الامن البشري الشامل (الامن الغذائي , الامن البيئي , الامن المائي , الامن الثقافي , الامن السياسي , امن الطاقة , الامن الصناعي , الامن التقني , الامن المجتمعي) للمزيد من التفاصيل مجلة قضايا سياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العددان ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ – المعلوماتية واثرها علي المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية , مرجع سابق , ص ١٩١

[٩٩] انظر المادة (٨) ثالثاً من نظام بيع وايجارات عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لإغراض الإستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ , والتى تنص علي " المشارع الكهربائية والنفطية وغيرها الواقعة خارج حدود البلدية التى تنفذ بصيغة بناء , تشغيل , تملك (BOO) وبناء , وتشغيل , تحويل الي الجهة المستفيدة (BOT) ببدل ايجار قدره ٢٪ من بدل ايجارها السنوى المقدر من المقدر من قبل اللجان المشار اليها في المادة (٤) من النظام رقم (٧) لسنة ٢٠١٠

المصادر

References

اولا : الكتب العربية Arabic books

I. باسم محمد صالح – القانون التجاري – القسم الاول النظرية العامة، العاتك لصناعة الكتب بيروت، المكتبة القانونية بغداد بدون سنة نشر

II. جابر فهمى عمران - منظمة التجارة العالمية – نظامها القانونى ودورها فى تطبيق اتفاقات التجارة العالمية - ٢٠٠٩ – دار الجامعة الجديدة للنشر

III. جابر فهمى عمران، منظمة التجارة العالمية نظامها القانونى ودورها فى تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية

IV. حسين عبد الله، اقتصاديات الطاقة فى مصر، وزارة البحث العلمى، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٩٢

V. دارام جاى، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، تقديم رمزى زكى ، الناشر مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب ١٩٩٣٠

VI. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م

VII. رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، – مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد ١٣- العدد ٢ –١٩٨٧م

VIII. رمضان محمد مقلد، واخرون اقتصاديات البيئة والموارد ٢٠٠٢

IX. رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي

X. ريهام محمود على – البدائل الاقتصادية للطاقة البترولية فى مصر، رسالة دكتوراة ٢٠١٥

XI. زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، دار الثقافة الجامعية

XII. سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولى وقضية الاصلاح الاقتصادى والمالي، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب

XIII. سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط، مفاهيم عصر قادم، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بدون سنة نشر

XIV. سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، مرجع سابق، ص١٢

XV. صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩

XVI. طاهر موسي عبد، زهير جواد الفتال، اقتصاديات المالية العامة – كتاب منهجي للصفوف الثالثة في كليات الادارة والاقتصاد، مطبعة جامعة بغدا ١٩٨٥

XVII. عبد الستار عبد الحى سلمى ,تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ٢٠٠٠ /٢٠٠١

XVIII. عمار فوزي كاظم المياحي، الوجيز في التشريع الضريبي العراقي على الدخل رقم١١٣ لسنة ١٩٨٢ الجزء الاول، ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعية ٢٠٠٦ م

XIX. كارل ماركس، راس المال – نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة، محمد عيتاني، الناشر مكتبة المعارف بيروت بدون سنة ، الجزء ٥-٦

XX. كريمة محمد الزكي، اثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية، ٢٠٠٤

XXI. ليلي فوزى احمد جعفر ، دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية " دراسة تطبيقية مقارنة "، الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة ٢٠١٩

XXII. محمد عبد المجيد حسون، ستراتيجية صراع القوي الكبري في الوطن العربي، الناشر دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٢

XXIII. محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية – الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغدا د

XXIV. محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦ ص ١٩٤

XXV. محمد محمود الامام، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي، بيروت ١٩٩٠

XXVI. محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية

XXVII. مطانيوسحبيب: التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق/ دمشق، ١٩٨٢

XXVIII. نشات على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادى الدولى، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٦

XXIX. نصر السيد نصر، محاضرات فى جغرافيا البترول العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧-١٩٦٨

XXX. هشام حريز، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤.

XXXI. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٠

ثانيا : الرسائل العلمية Scientific Thises

I. زاد احمد سعدون الدوسكس، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادى لمجموعة من النامية، مع اشارة خاصة لنتيجة المواد للمدة من (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) تحليل وقياس، رسالة دكتوراة مقدمة الي كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠٠٧

ثالثا : الدراسات والدوريات Studies and periodicals

I. مجلة النفط والتنمية، مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم، العدد الاول – السنة الثانية عشر – كانون الثاني – شباط – ١٩٨٧

II. تقرير التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يونيو ١٩٨٧.

III. عجز الموازنة العامة ورؤي وسياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة ٢٠٠٣, ٢٠١٢، سالم عبد الحسين سالم، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٨

IV. دراسة "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا، خوشي عثمان عبد اللطيف، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية / جامعة بابل، كانون اول /٢٠١٦ العدد ٣٠

V. دراسة بعنوان الانفاق علي البحث والتطوير (% من اجمالي الناتج المحلي) البنك الدولي

VI. دراسة بعنوان " اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي " تغريد داود سلمان داود، مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (٤) المجلد (٢٤) ٢٠١٦

VII. دراسة بعنوان " مديونية العراق الخارجية – الواقع والافاق " أيسر ياسين الغريري، علي عبدالله الشيخ، جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد – مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ٤ العدد ١٠ / ٢٠٠٨

VIII. موقع صندوق النقد العربي – انشطة مالية – الاقراض " انواع القروض والتسهيلات " www.amf.org

IX. صحيفة وقائع، الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

X. صحيفة وقائع، الصادرة ١٤ نوفمبر ٢٠١٤، والصادرة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ " حصص عضوية الصندوق " ، ولقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦

XI. تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمى - صندوق النقد الدولى، اعداد متعددة ٢٠١٣، ٢٠١٤, ٢٠١٥

XII. صندوق النقد العربي – اداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار، هبة عبدالمنعم ، يناير ٢٠١

XIII. موقع منظمة الفاو، المؤتمر العام – الدورة الثانية والثلاثون، ٢٠٠٣، تقرير المراجع الخارجي عن الكشوفات المالية لمنظمة الاغذية والزراعة عن الفترة المالية ا يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠ حتى ٣١ ديسمبر / كانون الاول ٢٠٠١ " تنفيذ النفط مقابل الغذاء ,www.fao.org

XIV. البنك الدولى للانشاء والتعمير – الشرق الاوسط وشمال افريقيا – مايو ٢٠٠٥

XV. صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع – الاقراض من صندوق النقد الدولي – IMF lending – مارس ٢٠١٦ ، الموقع الالكتروني www.imf.org

XVI. اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣

XVII. صحيفة وقائع الصادرة في ٢٣ مارس ٢٠١٦ " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

XVIII. البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

XIX. دعم الطاقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا – دروس مستفادة للاصلاح مارس ٢٠١٤، صندوق النقد الدولي

XX. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) سياسات دعم الطاقة فى الدول الاعضاء وانعكاساتها

XXI. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية – سبل تنمية مصادر الايرادات في العراق ٢٠٠٩

XXII. دراسة بعنوان " اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ "، همسة قصي عبداللطيف، عمر عدنان خماس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧

XXIII. مجلة النفط والتنمية، مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم، السنة السادسة، عدد مزدوج ١١،١٢ اب، ايلول ١٩٨١

XXIV. احصاء الجهاز المركزى للاحصاء التابع لوزارة التخطيط عن عام ٢٠١٧ www.cosit.gov.iq

XXV. وزارة النفط العراقية www.oil.gov.iq

XXVI. - دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – " مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان " – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى، مايو ٢٠١٨

XXVII. الجهاز المركزى للاحصاء، وزارة التخطيط ، المؤشرات الرئيسية ، وموقع بيانات جمهورية العراق الخاص بالجهاز المركزى للاحصاء ، وانظر كذلك دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧

XXVIII. محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦ ص ١٩٤، ص ٢١٦

XXIX. بيان صحفي صادر عن البنك الدولي بعنوان " الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية "، واشنطن ١٩ ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٣ الموقع الرسمس للبنك الدولي www.albankaldawli.org

XXX. سالم محمد عبود، ظاهرة االفساد الادارى والمالي، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية، الناشر المكتبة الوطنية، بغداد ٢٠٠٨

XXXI. - دراسة قانونية تحليلية " الاطار القانوني لعقد استثمار مطار النجف الاشرف الدولي " احمد سامي مرهون المعموري، كلية القانون – جامعة النجف

XXXII. - البنك المركزى العراقي – دائرة الاختصاص والابحاث – التقرير الاقتصادى السنوى ٢٠١٧

رابعا : المواقع الالكترونية websites

I. سوق العراق للاوراق المالية www.isx-iq

II. هيئة الاوراق المالية العراقية www.isc.gov.iq

III. موقع البنك الدولي – بوابة المعلومات www.data.albankaldawli.org

IV. دائرة الشرق الاوسط، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) البنك الدولي

V. موقع البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

VI. صندوق النقد العربي WWW.AMF.ORG

VII. اتحاد الغرف التجارية العراقية www.ficc.org.iq

VIII. وزارة التجارة العراقية www.mot.gov.iq

IX. الجهاز المركزى للاحصاء www.cosit.gov.iq

X. موقع اخبار فرنسا الرسمية www.diplomatie.gouv.fr ,www.diplomatie.gouv.fr,

XI. موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

XII. موقع منظمة الفاو www.fao.org

XIII. موقع نادى باريس www.clubdeparis.org

XIV. موقع اخبار الامم المتحدة، www.news.un.org

XV. لجنة تعويضات الامم المتحدة (uncc) UNITED NATION COMPENSATION COMMISSIon www.news.un.org

XVI. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية www.unido.org.

XVII. معهد البترول الامريكي www.api.org

XVIII. برنامج الامم المتحدة للبيئة www.unep.org(UNEP) UN and climate change

XIX. موقع الهيئة العامة للضرائب www.iraqtax.org

XX. موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة www.freezones.mof.gov.iq

خامسا : القوانين Laws

I. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١

II. قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل

III. قانون الشركات العامة العراقي رقم _٢٢) لسنة ١٩٩٧

IV. انظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) المالية ٢٠١٩

V. قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣، قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ .

VI. قانون الاستثمار في اقليم كردستان رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في الاقليم

VII. دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧، الهيئة الوطنية للاستثمار NIC، National Investment Commission

VIII. انظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩

IX. التعليمات المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ المعدلة بالتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥

X. القانون المدني المصري

XI. قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ / ١٩٩٠

المراجع الاجنبية Foreign References

I. " Iraq : statistical appendix, IMF country report ،no 07/294, August 2007,p12,www.imf.org

II. Jean Dubege, La psychologie sociale de l’impôt dans la France d’aujoudhui (Paris 1961).

III. G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

IV. J. Chapelle ،Géeographie Économique du Pétrole, Ministere de L'industrie, Républiqe Française, Societe des Editions Technip, Ginoux, Paris, 1968

V. William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

VI. William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

VII. world Bank " world debt table "1995.vol 1and 11 Washington D C various pages.

VIII. opec bulletin ،GABON return to opec,6/7/2016 www.opecorg.org